الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والإقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحـــــــــوث المستلـــــــــة

السنة الثالثة عشرة | العدد السابع والأربعون | 2015 م

قياس وتحليل تكاليف التضخم وأثرها على مستويات المعيشة بالعراق للمدّة 1990-2012*

أ.م . د نضال شاكر** نجلة شمعون شليمون***

المستخلص:-

يشكل التضخم تحدياً دائماً لمعظم اقتصاديات دول العالم، لما له من آثار غير مرغوب فيها تتمثل بتكاليف يتحملها المجتمع ، والعراق من بين الدول التي عانت من الضغوط التضخمية لعدة عقود . هذه الضغوط التضخمية دفع ثمنها أفراد المجتمع العراقي على شكل تكاليف من دون ان يعرف مقدارها وحجمها،ولغرض معرفة مقدارها والشروع في قياسها، نقوم في هذا البحث بتقدير تكاليف التضخم باستخدام العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الرصيد النقدي الحقيقي كنسبة من الدخل الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) وسعر سياسة البنك المركزي العراقي عبر المدة 1990–2012. فقد بلغ متوسط التكاليف الكلية (30.24) بالنسبة للمتوسط السنوي للتضخم والبالغ (71.4%) للمدة 1990–2012. وتحقيقا لأهداف البحث فقد تم تقدير مؤشرات مستويات المعيشة بالأسعار الثابتة بعد اختبار مدى استقرارية سلسلة بيانات تكاليف التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) وخط الفقر المطلق قبل وبعد حسم تكلفة البطاقة التموينية والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بينهما . ومن أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليهاالبحث ، إن النقود في الاقتصاد العراقي بالإضافة إلى كونها سلعة ضرورية لأغراض المعاملات فهي تعد سلعة سياسية كونها تقريبا محصلة تصدير النفط . فهي تتأثر بالأوضاع السياسية التي مر بها العراق منذ عام 1990–2012 ولغاية يومنا هذا وأن متوسطاً سنوياً للتضخم (71.4%) نتج عنه متوسط تكاليف تضخم بمقدار (30.24) أدت إلى انخفاض في مستويات المعيشة في الاقتصاد العراقي بنسبة (0.164%) و (0.171%) للمدة من 1990–2012.

Abstract

Inflation is always a challenge for most of the economies of countries in the world, because of its undesirable effects, that are costs borne by society, and Iraq are among the countries that have suffered from inflationary pressures for several decades. These inflationary pressures pay for members of the Iraqi community in the form of costs, without knowing their amount and size, and for the purpose of knowing their amount and embark on measuring them, we, in this research, estimate the cost of inflation, by using the long-term equilibrium relationship between the real cash balance, as a percentage of real income (prices fixed GDP) and the price of the Iraqi Central Bank's policy over the period 1990-2012. The average total cost is (0.2430) for the annual average inflation,

* بحث مستل من رسالة ماجستيرفي الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد

**عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

***باحثة

which is (71.4%) for the period 1990-2012. In order to achieve the objectives of the research, the indicators of living standards are estimating in real terms, after testing the stability of the inflation cost of data series, an average per capita gross domestic product, private consumption spending (family), line of absolute poverty before and after deducting the cost of the ration card, and verify the existence of a cointegration relationship between them. One of the main conclusions reached by the research, said that the money in the Iraqi economy, in addition to being a necessary commodity for the purposes of the transaction, it is a political commodity to be virtually the outcome of the export of oil. It is influenced by the political situation experienced by Iraq since the 1990-2012 and up to date, and that the average annual inflation (71.4%) resulted in an average inflation costs by (0.2430), has led to a decline in living standards in the Iraqi economy by (0.164%) and (0.171%) for the period from 1990 to 2012.

المقدمة

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والسريع في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية طويلة. وأسباب ذلك الارتفاع متنوعة ، ومنها قصور في العرض الكلي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج (تضخم التكاليف) ، أو ارتفاع في الطلب الكلي دون أن يقابله ارتفاع في الإنتاج (تضخم الطلب) ، وهناك أنواع أخرى من التضخم ومنها التضخم المستورد والتضخم النقدي والتضخم المشترك وتضخم ناشئ عن (الحصار الاقتصادي والتوترات السياسية) .....إلخ. إن للتضخم آثاراً اقتصادية واجتماعية لايمكن إغفالها أو التغاضي عنها خصوصا إذا امتدت لأمد زمنى ليس بالقصير. وهذا التضخم المقاس بمقاييس مختلفة له تكاليف باهظة أطلق عليها (بتكاليف التضخم) ، والمقصود بتكاليف التضخم كم يدفع حامل النقود من كلفة إضافية للبقاء على نفس القوة الشرائية لأغراض تسوية معاملاته سواء أكانت استثمارية أم استهلاكية، هذا مانصت عليه النظرية النقدية المعاصرة تحليلا كما سنوضحه لاحقا والتي أبتداها الاقتصادي (بيلي) في العام 1956 وكذلك (ملتن فريدمان) في العام 1969 في مقالتيهما المنشورة بهذا الشأن. إذ عدّا الأرصدة النقدية الحقيقية بمثابة سلعة استهلاكية وأن التضخم هنا يعد بمثابة ضريبة على تلك الأرصدة النقدية.

أولاً: أهمية البحث:-

تكمن أهمية البحث في أن ارتفاع تكاليف التضخم ظاهرة تعاني منها كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر ، ووصلت إلى الحد الذي يمكن أن يهدد المستوى المعاشي للأسر محدودة الدخل . ولعلنا جميعا نشعر بما تشهده أسواقنا العراقية في الآونة الأخيرة من إرتفاع في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية والأساسية فيما يشبه (تسونامي) الذي يجتاح جيوب المواطنين ، وهذه ظاهرة لها تاثير مباشر على القوة الشرائية للنقود الوطنية مما جعل المواطن العراقي يعاني من إرتفاع أعباء المعيشة وتكاليفها . كما ستسلط هذه الدراسة الضوء على الجدل الفكري حول آلية انتقال آثار تكاليف التضخم على مستوى معيشة المجتمع ورفاهيته. وطرق قياسها عموما ، ومتهجية بيلي خصوصا على الاقتصاد العراقي. إضافة إلى أن هذه الدراسة هي محاولة لقياس تكاليف التضخم ومعرفة أثرها على متغيرات مستوى المعيشة بالعراق.

ثانياً: مشكلة البحث:-

عانى الاقتصاد العراقي من آثار تضخمية نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه منذ عقد التسعينات، وماتلاها من حرب عام 2003 والتي جعلت منه اقتصادا مأزوما أدى إلى ارتفاع تكاليف التضخم والتي كان لها انعكاسات سلبية على المستوى المعاشي للأفراد والأسر، وعدم تحقيق مستوى معاشي مقبول نتيجة لعدم تحقيق أي معدلات نمو في نصيب الفرد من الناتج وإرتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى الفقر . لذا يتحتم معرفة مقدار هذه التكاليف والشروع في قياسها بدقة ، بحيث يسهل الأمر على متخذ القرار إتباع اجراءات ناجحة لكبح جماح التضخم وإزالة تكاليفه الباهظة والتمتع بمستوى معيشي لائق .

ثالثاً: فرضية البحث:-

نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق لعقود من الزمن . والتي تمثلت باختلال هيكل الأسعار وإنعكاس آثارها السلبية على مستويات المعيشة نتيجة ارتفاع تكاليف التضخم ، أدت إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص وانخفاض في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج وزيادة حدة الفقر لمدة طويلة.

رابعاً: أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى:-

1-التعريف بتكاليف التضخم ، والتعرف على اليات تأثيرها على مستويات المعيشة .

2-قياس تكاليف التضخم للاقتصاد العراقي كميا بأنموذج قياسي ورياضي .

3-قياس أثرها على مستويات المعيشة في المجتمع العراقي من خلال أنموذج قياسي، بحيث يسهم هذا الانموذج في التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن على ضوئها وضع مجموعة من التوصيات التي تسهم في التقليل من نسبة تلك التكاليف وتداعياتها على مستوى معيشة المواطن العراقي.

خامساً: منهجية البحث:-

من أجل تحقيق اهداف البحث واثبات صحة فرضيته, تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي القائم على دراسة الظاهرة نظريا وتأريخيا ومن ثم تحليلها. والأسلوب الكمي في البحث المبني على قياس تكاليف التضخم من جهة، ومدى تاثيرها على مستويات المعيشة بالعراق من جهة أخرى، مرتكزا على العلاقات الاقتصادية لمتغيرات البحث.

سادساً: هيكلية البحث:-

قسم البحث إلى ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول منه، الجدل الفكري حول آلية انتقال أثر تكاليف التضخم على مستوى معيشة المجتمع ورفاهيته. أما المطلب الثاني فتضمن استعراضا لمؤشرات تكاليف التضخم ومستويات المعيشة في إلاقتصاد العراقي للمدّة 1990-2012، أما المطلب الثالث فقد تناول تكاليف التضخم ومستوى المعيشة في العراق للمدة 1990-2012 (اطار تحليلي)، وأخيرا انتهى البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

سابعاً: مصادر البحث:-

أعتمد البحث على مجموعة من الكتب العربية والاجنبية القديمة والحديثة ذات الصلة والعلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك على البحوث والتقارير الصادرة عن الصحف والمجلات الاقتصادية العربية والعالمية،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،المنظمة العربية للتنمية الزراعية،إلخرطوم،البنك الدولي(I.W.B)(Journal of Political Economy, the developing Economies Journal , Journal Joustor) وصحف التنمية، فضلاً عن البيانات والدراسات الصادرة من

الجهات الرسمية والحكومية لدولة العراق مثل وزارة التجارة ووزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك المركي العراقي وبعض المقابلات الشخصية لمسؤولين في دوائر الدولة العراقية.

ثامناً: الإطار الزماني والمكاني للبحث:-

أستند البحث إلى المدّة 1990 –2012 كمدّة زمنية أو إطار زماني للبحث بينما تناول ألبحث دولة العراق فقط كإطار مكاني للبحث.

المطلب الأول

الجدل الفكري حول آلية انتقال أثر تكاليف التضخم على مستوى معيشة المجتمع ورفاهيته.

يُعد التضخم وتكاليفه من القضايا التي يدور حولها نقاش واسع على المستوى العالمي ، إذ كثيرا ما نسمع لفظ التضخم يتردد على الألسن كتعبير عن حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصادات الوطنية في عالم اليوم، ولهذا فقد شغلت هذه الظاهرة بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية في الدول المتقدمة والناميةعلى حد سواء .وقد تضاربت النظريات المفسرة لها بالشكل الذي أدى إلى اختلاف أساليب معالجتها وإحتوائها أو الحد من تفاقمها على الأقل.إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية ، فمن بين تلك القضايا حجم التكاليف التي يتركها التضخم على مؤشرات الاقتصاد الكلي ، والتي بدورها تؤدي إلى الوصول إلى مستوى متدنٍ من المعيشة للمجتمع لذا من المفيد أن تحدد مسبقا النقاط الأساسية التي توضح تكاليف التضخم وكيفية انتقال أثر تلك التكاليف على مستويات المعيشة ، وهي على النحو التالي:-

1- إعطاء مفاهيم وتعاريف لتكاليف التضخم ومؤشراته.

2- دراسة مفهوم مستوى المعيشة وبعض مؤشراته في الاقتصاد الكلي.

3- دراسة الجدل الفكري حول آلية انتقال أثر تكاليف التضخم على مستوى معيشة المجتمع ورفاهيته.

أولاً: مفهوم تكاليف التضخم

هناك إجماع متزايد في الاقتصاد الكلي على أن انخفاض التضخم واستقراره يفضي إلى النمو والاستقرار من جانب، ومن جانب أخر ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع بأكمله إذ تنعكس هذه الآثار على شكل تكاليف على المستوى القومي مؤدية بذلك إلى انخفاض في مستويات

المعيشة ، جرّاء الارتفاع المستمر في الأسعار وانخفاض في قيمة الدخول النقدية لتدهور القوة الشرائية لوحدة النقد . ان تكاليف التضخم تشير إلى الأثر الذي يتركه التضخم أيا كان نوعه ودرجة حدته على مستويات المعيشة ورفاهية المجتمع، إذ تؤدي الطفرة الغير متوقعة في الأسعار إلى إفقار البعض وتزايد ثروات البعض الاخر ، مما ينجم عنه سوء في توزيع الدخل والثروة وتخصيص الموارد بصورة عشوائية نتيجة التضخم. وبرز هذا النوع من التحليل لدراسة سلوك الأفراد في الطلب على النقود في الولايات المتحدة في فترات التضخم الجامح(*) الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية.

تعددت المفاهيم بشان تكاليف التضخم ، فقد عرفها الاقتصادي مارتن بلي (Martin Bailey 1956) على انها (ضريبة(**) على امتلاك الأرصدة النقدية حقيقية . وهي كلفة مماثلة تماما لكلفة الرفاهية (العبء الزائد المفرط) من ضريبة كمركية على سلعة معينة أوخدمة إنتاجية)(1) المتمثلة (بالمنطقة الواقعة تحت منحنى الطلب النقدي لدالة الطلب على النقود(Md=f(r التي تمثل فائض(***) المستهلك المفقود كنتيجة لمعدل الفائدة الاسمي الموجب)(2) .

وينظر اليها فريدمان (Friedman 1969) بانها ضريبة على حيازة الأرصدة النقدية (تكلفة الفرصة البديلة) عند سعر فائدة أكبر من الصفر، وذكر ايضا أنها تكاليف الصفقة المصرفية إذ إن الذهاب إلى البنك لايكون ظرورياً في حالة عدم وجود التضخم، وبالتالي تمثل تكلفة تفرضها عليه(3). ومن وجهة نظر ستانلي فشر (Stanley fischer1981) فأن تكاليف التضخم هي الآثار السلبية للتضخم والتي بدورها تؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخل وآثار أخرى هامة كانخفاض القوة الشرائية والنمو الاقتصادي ...الخ وهذه التكاليف (هي نتيجة للزيادة السنوية في معدلات التضخم)، وبالتالي الآثار السلبية للتضخم تُعد مؤشرات لتكاليف التضخم(4). أشار آرلاند(Ireland 1996) أن تكاليف التضخم تقيس التشوه الحاصل في الطلب النقدي بسبب معدلات الفائدة الاسمية الموجبة. أما لوكاس(Lucas 2000) فيعرفها

(*)التضخم الجامح ، هو زيادة متطرفة في مستوى الأسعار وتؤدي عادة إلى انهيار العملة ، حيث يصل معدل التضخم إلى 50% أو اكثر.

(**)ضريبة امتلاك أرصدة نقدية حقيقية أي بمعنى اخر (ضريبة التضخم)، تعني انخفاض في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي بحوزة الجمهور نتيجة التضخم للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، ترجمة الدكتور عبدالله منصور والدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض 1987 ، ص747- 745 .

(***)فائض المستهلك : عبارة عن مقياس للكسب الذي يحققه المستهلك المشتري ، ويعكس قانون تناقص المنفعة الحدية ، حيث يستمر المستهلكون في شراء وحدات إضافية من السلعة إلى أن تتساوى المنفعة الحدية تماما مع سعر السوق . لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك :

جيمس جوارتني ، ريتشارد ستروب ، الاقتصاد الجزئي بين الاختيار الخاص والعام، دار المريخ للنشر، الرياض 2001، ص149 .

(****)توجد هناك مقاييس أخرى لقياس العدالة في توزيع الدخل منها منحنى لورنز ومعامل كوزنتس ، للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك: رضا صاحب ابو حمد العلي،تحليل الأثر المتبادل بين النمو وتوزيع الدخل في العراق ، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد 1995، ص80 .

على أنها كلفة معدل الفائدة الاسمي بخصوص الرفاهية(r)، وهي تعبر عن تعويض الدخل المطلوب لجعل الأسرة بحالة سواء مابين العيش بحالة متوسطة مع كون معدل الفائدة ثابت عند(r). وبعكس ذلك حالة متوسطة مماثلة مع وجود معدل فائدة متغير، ثم يعود مرة أخرى ليضيف بأن تكاليف التضخم تشير إلى فقدان المنفعة والمزايا من استخدام الرصيد النقدي في المعاملات اليومية، وأن الطلب النقدي عنصر أساسي في تحديد الحجم الملائم لكلفة التضخم(5) .

كما ذكر جاكديش هاندا (Jagdish Handa 2009) أن الكلفة على الأرصدة النقدية المستخدمة كوسيلة للدفع وأجراء المعاملات ليس مستوى الأسعار وإنما كلفتها الريعية الممثلة بالفائدة المفقودة من امتلاكها(6). وعليه فقد توصلنا من خلال جملة المفاهيم السابقة الذكر ، إلى أن تكاليف التضخم هي الآثار السلبية للتضخم، وتلك الآثار تعيد توزيع الدخل بطريقة غير عادلة بين افراد المجتمع بالإضافة إلى آثار توزيعية أخرى هامة، وتجيب عن مخاطر انخفاض القوة الشرائية نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، فالقوة الشرائية للنقود التي تم شراء استثمار بها اليوم تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد فترة زمنية معينة فيما لو ارتفعت معدلات التضخم . والذي بدوره ينعكس على نوع أومقدار الاستهلاك الذي تتخلى عنه الأسرة لتفادي العيش في عالم يسوده التضخم. ولعل مفهوم فيشر لتكاليف التضخم هو الأنسب ، إذ إن مشكلة التفاوت في توزيع الدخل وانخفاض القوة الشرائية في البلدان النامية ، تُعد من المشاكل المهمة لاتصالها الوثيق بمستويات المعيشة لكل فئات المجتمع وبخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض والتي تشكل نسبة كبيرة منها.

ثانياً : مؤشرات تكاليف التضخم

التفاوت في توزيع الدخل

تستخدم الدراسات الحديثة في قياس التفاوت في توزيع الدخل بصورة دقيقة عدة مقاييس نذكر منها:-

معامل جيني(****)

2- انخفاض القوة الشرائية للنقود

القوة الشرائية للنقود، هي عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بالكمية المتداولة من النقود، ويعبر عنها رياضيا بالصيغة التالية:-

$$\text{القوة الشرائية للنقود}(7) = \frac{\text{كمية النقود في التداول}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

3- عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي

ثالثاً : مفهوم مستوى المعيشة

بالرغم من تعدد المفاهيم الخاصة بمستويات المعيشة منذ بداية القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر من قبل الاقتصاديين، إلا أنها كمضمون فهي تشير إلى أسلوب أو طريقة للعيش، وقد استخدمت الادبيات الاقتصادية التعابير والمصطلحات والتعاريف المختلفة للدلالة على المفاهيم المتعلقة بمستوى المعيشة.

لقد جاء في تعريف False ووبيري (1995) لمستوى المعيشة (بأن مستوى المعيشة مفهوم يدل على مستوى الرفاهية المتاحة لفرد أو لمجموعة من الناس. فإذا اجتمع لديهم القدر الكافي من حاجاتهم بما يكفل رفاهيتهم وسعادتهم فانهم يكونون بذلك قد حققوا مستوى المعيشة المطلوب، وهذا يعتمد على مدى قدرة الحكومة في توفير نوعية وكمية السلع والخدمات الاجنماعية المختلفة)(8). ويذكر(Robert Triest 2010) بأن مستوى المعيشة مفهوم يشير إلى الرفاهية الاقتصادية للناس. فهو مفهوم يعني مدى توفر مستلزمات المعيشة الضرورية والكمالية. وبالتالي ينجم عنه الشعور بالارتياح نتيجة اشباع هذه المستلزمات سواء أكانت مادية أم معنوية، ولذلك فإن نقطة الارتكاز في تحقيق المستوى المعاشي المطلوب تتمثل في قيمة السلع والخدمات المستهلكة من قبل الفرد، والتي يتم شراؤها أوالحصول عليها مثل (رغيف الخبز) والسلع والخدمات المقدمة من قبل الحكومة (مثل الحدائق العامة والوقاية من الحريق والتعليم) والتمتع بوسائل الراحة البيئية (مثل الهواء النظيف والمياه والصحة الجيدة وغيرها). وأكثر قياس يستخدم للتعبير عن مستوى المعيشة هو دخل الفرد الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي(9).

تشير تلك التعاريف والمفاهيم لمستويات المعيشة بانه تعبير يستخدم عادة للدلالة على المستوى الاقتصادي للفرد أو الأسرة أو الدولة. ويمكن قياس مستوى المعيشة بقيمة السلع والخدمات التي أنتجها أو استهلكها الفرد أو الأسرة أو الدولة خلال مدة زمنية محددة. كما ويمكن تفسير مستوى المعيشة أيضاً بأنه يُبنى على الأهداف التي يضعها الناس من متطلبات الحياة ويسعون لتحقيقها. فإذا اجتمع لديهم القدر الكافي من حاجاتهم بمستوى الدخل الذي يكفل رفاهيتهم وسعادتهم فإنهم يكونون بذلك قد حققوا مستوى المعيشة المطلوب. وعكس ذلك فانهم يصلون إلى مرحلة الفقر. ووفق هذا المفهوم سيتم اختيار مؤشرات مستويات المعيشة.

رابعاً: مؤشرات مستويات المعيشة

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

2- الإنفاق الاستهلاكي الخاص(العائلي)

3- خط الفقر

ويتم تحديد خط الفقر تبعاً لطبيعة كل نوع من أنواع الفقر أهمها، خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي وخط الفقر المدقع، وكما يلي:-

أ–خط الفقر المطلق

ب–خط الفقر النسبي

ت– خط الفقر المدقع(*)

خامساً:الآراء الفكرية حول انتقال آثر تكاليف التضخم على مستويات المعيشة .

معظم ماكتب عن تكاليف التضخم ياخذ نقطة انطلاق لها من تعريف التضخم بأنه زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار، إذ إن ارتفاع مستوى الأسعار يخلق تكاليف محتملة في الاقتصاد . وذلك لما يسببه التضخم من انخفاض في قيمة النقود وبالتالي يرقى إلى فرض ضريبة على الأرصدة النقدية ، وخلق نتائج دون المستوى الامثل وقد قام بعض الاقتصاديين بتقديم النصح للحكومات لمعالجة التضخم المفتوح مؤكدين على الآثار السلبية (الكلفوية) التي يتركها التضخم على الاقتصاد ، والتي بدورها تمثل تكاليف يتحملها المجتمع. وسنتناول في الجدل الفكري أهم الاقتصاديين الذين درسوا تكاليف التضخم وهم ، كالآتي:–

1. الاقتصادي (مارتن بيلي 1956)

يعد الاقتصادي بيلي 1956 اول من قام بدراسة وتحليل تكاليف التضخم، وذلك من خلال دراسته للبيانات المتحصلة من قبل (Gagan1956) للدول الأوربية السبعة(*) التي عانت من التضخم المفرط للفترة مابين الأعوام 1920 –1946 ، والتي استنتج فيها بأن هناك تكاليف كبيرة تنتج عن عمليات التمويل التضخمي (العبء الزائد المفرط للتمويل التضخمي) تؤدي إلى حدوث تشوه في الطلب النقدي ، وهذه التكاليف تنشأ أو تزداد من إدارة الأفراد أو الوكلاء لأرصدتهم النقدية لاغراض المعاملات عند حدوث التضخم. ووجد أن هذه التكاليف تساوي نصف الدخل تقريبا، في حين أن التكاليف النموذجية تساوي ثلث الدخل تقريبا من خلال مثلث سمي بمثلث الرفاهية لبيلي(10).

(*) للمزيد من الفاصيل انظر في ذلك :

التقريران الثاني والثالث لخبراء إحصاءات العمل جنيف ، منظمة العمل الدولية , المؤتمر الدولي السابع عشر تشرين الثاني 24- 3 كانون الأول 2003 ، ص6-40.

راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987 - 2009، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية, كلية الإدارة والاقتصاد 2009 ، ص28.

(*) درس كاجان التضخم الذي حدث في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تكاليف التضخم التي درسها بيلي لاحقاً لنفس الدول السبعة التي درسها كاجان هي: استراليا(0.0377)، المانيا(0.0704)،اليونان (0.0572) ، هنغاريا (0.159)، بولندا(0.0346)، روسيا(0.0085)، وأمريكا (0.046)، للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

-Joe Akira Yoshino, the Brazilian Welfare Cost of inflation, Journal International Money, University of Sao Paulo, Brazil, 2002.

يُعرف مثلث بيلي للرفاهية (بأنه المثلث الواقع تحت منحنى الطلب النقدي الذي يقيس فائض المستهلك المفقود المتمثل بامتلاك أرصدة نقدية حقيقية أقل عند معدل فائدة اسمي موجب). وكما هو موضح في الشكل (1):-

شكل (1)

مثلث الرفاهية عند بيلي

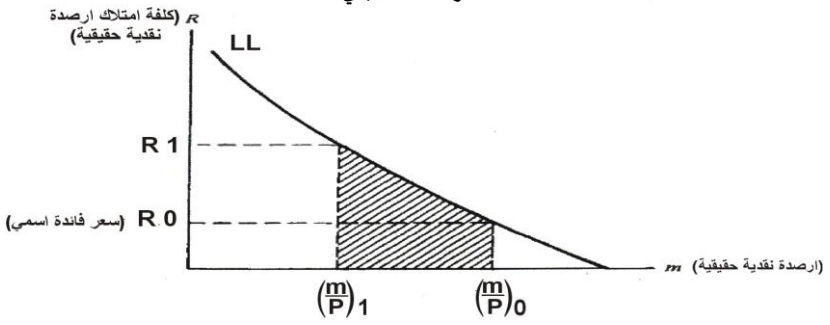

Source : Bennett McCallum, Monetary Economics, theory and policy, Facsimile **edition, New York, USA.1989,p125.**

$\frac{M}{P}$

يمثل المحور العمودي (R) كلفة امتلاك أرصدة نقدية،( ) تمثل الأرصدة النقدية الحقيقية،ومنحنى الطلب على النقود (LL) يمثل منحنى الإحلال الحدي للسلعة(النقود) والمساحة المظللة تمثل فائض المستهلك المفقود والذي يعني(الإنتاجية الحدية المفقودة للنقود أوفقدان المنفعة من امتلاك أرصدة نقدية حقيقية)(11). إذ إن تحليل بيلي بني على افتراض أن الأفراد تفضل عادة امتلاك النقود وتضحي بالفائدة . بسبب المزايا التي تقدمها النقود في تيسير المعاملات والخدمات والتي تتضمن،تقليل الجهد والوقت والطاقة المخصصة للتسوق اضافة إلى وظائف النقود الأخرى. حيث أن أي تغيير في مستوى معين من امتلاك أرصدة نقدية يمثل تغيراً في هذه المزايا والتي تمثل المنطقة (المثلث) تحت منحنى الطلب على النقود بين المستويات الأولية والنهائية للأرصدة النقدية الحقيقية وتمثل في الرسم أعلاه بـ(0( )،1( ))(12). $\frac{M}{P}$ $\frac{M}{P}$

استخدم بيلي لقياس تكاليف التضخم أدوات التحليل النقدي (دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية)، وأدوات التحليل الجزئي (فائض المستهلك) . فلو نفترض بأن دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (عند مستوى ناتج حقيقي ثابت، هي دالة في سعر الفائدة الاسمي ، وكما توضحه المعادلة التالية:- إذ إن :

(1)..... $\frac{m_o}{P} = L(R, y_o)$

(mo) : الأساس النقدي(*).

(P) :المستوى العام للأسعار.

(Y :الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

(i) : معدل الفائدة الاسمي القصير الاجل (اذونات الخزينة ل91 يوم)(**).

توصل بيلي إلى فائض المستهلك المفقود ، من خلال تكامل المنطقة تحت منحنى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، إذ إن(تكامل دالة الطلب على النقود هو إيجاد المساحة تحت منحنى الطلب النقدي) فكلما زادت قيمة هذه المساحة والمتمثلة بمساحة الأرصدة النقدية الحقيقية ($m(x)dx$)عن ($rQ(r)$) فإن المستهلك يحصل على فائض والعكس صحيح. كما هو موضح في المعادلة التالية:-

$$W(r) = \int_{r}^{o} \psi(x)dx = \int_{o}^{r} m(x)dx - rQ(r).....(2)$$

إذ تمثل W(r) كلفة التضخم (الرفاهية المفقودة)، و (ψ) معكوس دالة الطلب على النقود، $m(x)dx$ تمثل التغير بالأرصدة النقدية الحقيقية ، (r) سعر الفائدة الاسمي(***)، وهي مرونة الوحدة المتعاكسة وتمثل معكوس الرفاهية،(Q(r تمثل مرونة الطلب النقدي بدلالة سعر الفائدة، $rQ(r)$ تمثل(عوائد دالة الطلب النقدي). وعندما رفع بيلي سعر الفائدة من صفر إلى سعر فائدة موجب تمكن من العثور على كلفة التضخم بخصوص الرفاهية(13).

كلفة التضخم من وجهة نظر بيلي تنشأ من (التغيرات في أجراءات المدفوعات وعاداتها)، التي تحدث خلال حالات التضخم المفرط والتي تتضمن عموما تبني (المقايضة)(****) الأقل فاعلية لتجنب

(*) mo = السيولة المتداولة + الاحتياطات , للمزيد من التفاصيل انظرفي ذلك :
زكريا عبد الحميد باشا ، النقود والبنوك من وجهة نظر أسلامية،الكويت،1989, ص142 .

(**)إذونات الخزينة: هي أداة دين حكومية تصدرها وزارة المالية بمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنة ، لذا تعتبر من الأوراق المالية قصيرة الأجل ويتم التعامل بها فى أسواق المال الثانوية والتداول عليها بيعاً وشراءً ، ولا يقبل على شرائها الأفراد بسبب ارتفاع فائتها وانخفاض سعر الفائدة عليها ، والغرض الأساسي من اصدارها سد العجز النقدي في الموازنة. للمزيد من التفاصيل انظرفي ذلك :
همام الشماع ،إكرام عبد العزيز ،الدين العام الداخلي وأثره على التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، كلية الإدرة والاقتصاد،المجلد (6) ، العدد الخاص 1999 ، ص47.

(***) ينظر لسعر الفائدة بأنه عائد بالنسبة للوحدات المقرضة ، ويعتبر تكلفة للوحدات المقترضة. للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:
عريقات حربى محمد ، مبادئ الاقتصاد:التحليل الكلي ، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى ،عمان2006،ص 110.

(****)المقايضة ، هي عملية مبادلة سلعة بسلعة أخرى بدون استخدام النقود ، ومن عيوبها لاتوجد وحدة للحساب مشتركة للسلع، ولايمكن تجزئة السلعة ، وصعوبة حملها ، ولايمكن خزنها . للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك : -
خالد واصف الوزني ،احمد الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة التاسعة ، عمان 2008 ، ص281-282.

الخسائر من الحيازات النقدية نتيجة التضخم، فعندما يزداد معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار يطالب العمال اصحاب الشركات بأن يدفع لهم على نحو متكرر أكثر فأكثر ، كأن يبدا الدفع أسبوعيا ومن ثم يوميا وأحيانا مرتين باليوم أو أكثر.

فبوجود المدفوعات المستلمة يندفع العمال وأسرهم لشراء السلع الاستهلاكية والعملات الأجنبية والموجودات الأخرى المنخفضة السيولة ، كما يتجه اصحاب المتاجر إلى غلق محلاتهم مبكرا بعد قيامهم بمبيعات قليلة ليبادلوا فورا نقدهم المكتسب حديثا مقابل مخزونات أكثر ، ووصل الأمر ببعض الشركات بدفع أجور عمالها عينا وليس نقدا ، وبالتالي يشعر العمال بانهم لايعانون أي خسارة من الزيادة في الأسعار طالما انهم يمتلكون السلع التي يدفعون نقدا مقابل الحصول عليها ، ولم تقتصر عمليات المقايضة على العمال فقط وانما شملت حتى المزارعين الذين جاؤوا إلى المدن لبيع منتجاتهم الزراعية، حيث لم يستلموا نقودا جرّاء بيعهم لمنتجاتهم ، وإنما استلموا مقابلها سلع مصنعة . إن هذه الأجراءات من وجهة نظر بيلي هي تكاليف مدمرة للاقتصاد، فعندما يتم دفع الأجور بشكل متكرر سيزداد الإنفاق مؤديا بذلك إلى توجيه الأسعار إلى الاعلى وبسرعة كبيرة وانخفاض الاكتناز بسبب فقدان النقود احدى وظائفها الأساسية (مخزن للقيمة). وتخصيص وقت أقل للنشاط الإنتاجي لوجود وقت أكثر للقيام بالمعاملات، إضافة إلى الخسارة بالوقت والجهد لدى الأفراد وانخفاض رأس المال اللازم للقيام بعملية الإنتاج(14).

2.الاقتصادي [ملتون فريدمان1969]

درس (ملتون فريدمان1969) تكاليف التضخم على أساس أن الكلفة الحدية لإصدار نقد من البنك المركزي هي صفر تماما ، وبتطبيق المبدأ الذي يؤكد بأن المستوى المرغوب للانتاج يتطلب وضع السعر بما يساوي الكلفة الحدية فإن كمية النقود الكفوءة اجتماعيا أي (الكمية المثلى للنقود) ستكون تلك الكمية التي يساوي عندها معدل الفائدة الاسمي(*) (ثمن النقود) صفر. وأعلى من هذا المعدل للفائدة

(*)يقصد بسعر الفائدة الاسمي السعر السائد في الاسواق المالية والذي تتقاضاه المؤسسات المالية لقاء منح القروض إلى المستثمرين مثلا . أو الذي تمنحه البنوك على حسابات التوفيرأو الذي يعطى كعائد على سندات القرض الحكومية أوالخاصة ، أما سعر الفائدة الحقيقي فيقصد به سعر الفائدة بعد استبعاد تاثير التضخم ، أي ارتفاع معدل الأسعار العام على العوائد النقدية سعر الفائدة الاسمي يكون دائما موجب أما سعر الفائدة الحقيقي فيكون أما موجب أوصفر أو سالب وحسب معادلة فشر. للمزيد من التفاصيل انظرفي ذلك :

نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2006، ص192-194.

(**)للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

-Friedman, M. 1977, Inflation and unemployment , Nobel Lecture, Journal of Political Economy ,1985,p 451-472.

-Friedman, M, The Optimum Quantity of Money, op,cit,p5-10.

يسمى تكاليف وليس موارد مالية مضافة للأرصدة النقدية الحقيقية. وهذه تسمى بقاعدة فريدمان ومضمونها أن وجود سياسة نقدية مثلى يؤدي إلى وجود معدلات فائدة اسمية مساوية إلى الصفر. وبناءً على ما سبق فإن كلفة التضخم عند فريدمان هي المنطقة المظللة الواقعة فوق سعر الفائدة الحقيقي كما هو موضح في الشكل(2):

شكل (2)

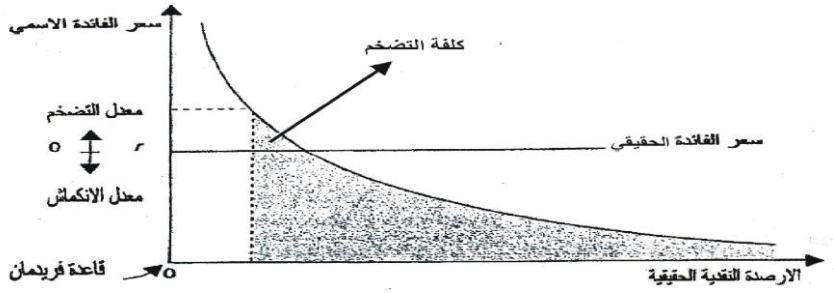

Source:Robert E.Lucas,JR.inflation and Welfare,A.Leijonhufaud,ed .Monetra theory as abasis for monetory policy,ESifo Working Paper Series ,No:179,University of Munich, Gennany, 2001,p133

تكاليف التضخم عند فريدمان تتمثل بتكاليف المعاملات ، وهي كالآتي:-

أ –تكاليف المعاملات (أجور السماسرة والوسطاء)

ب–تكاليف المعاملات (الرسوم الحكومية)

ج–التكاليف القائمة

د– تكاليف المعلومات

هـ– تكاليف انجاز المعاملات(**)

3-الاقتصادي ستانلي فيشر(1981-1999)

توافق الاقتصادي(ستانلي فيشر 1981) مع فريدمان في أهمية تكاليف المعاملات والتي اطلق عليها اسم (تكاليف الإعلان والدعاية) ، إذ يعتقد فشر أن المنشآت تتحمل تكاليف تخفيض الأسعار كالدعاية والإعلان عن الأسعار الجديدة، وهذه التكاليف تعادل أو تزيد على أي مكسب من جرّاء تخفيض الأسعار الهادفة إلى توسيع المبيعات واعتبرها تكاليف ثانوية. وأن تكاليف التضخم الرئيسية ،هي تلك الآثار السلبية الناتجة عن التضخم المتمثلة بالتفاوت في توزيع الدخل والثروة، مضافا اليها آثار أخرى. واعتبر أن هناك مصدرين لنشوء تلك الآثار وزيادة حدة التضخم الفعلي الأول يتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي (المالي) في مجالات غير إنتاجية واعتبره من أهم الأسباب الزيادة معدلات التضخم ، والمصدر الثاني لنشوء التكاليف يتمثل بتراكم رأس المال(15). وتوصل إلى أن كلفة التضخم على الرفاهية هي (0.3%)(16) من الناتج عام 1981 و(0.8%–0.3 %) عام 1999عن طريق حساب تكاليف

التضخم من خلال المنطقة المظللة الواقعة تحت منحنى دالة الطلب على النقود(17)، وأن معدل التضخم الأمثل ليس بالضرورة أن يكون صفراً أوسالباً، وتكاليف التضخم الناجمة عن انخفاض الطلب على النقود تميزت بأنها التكاليف الوحيدة التي تم قياسها بدقة (18). وكما يوضحه الشكل (3):

شكل (3)

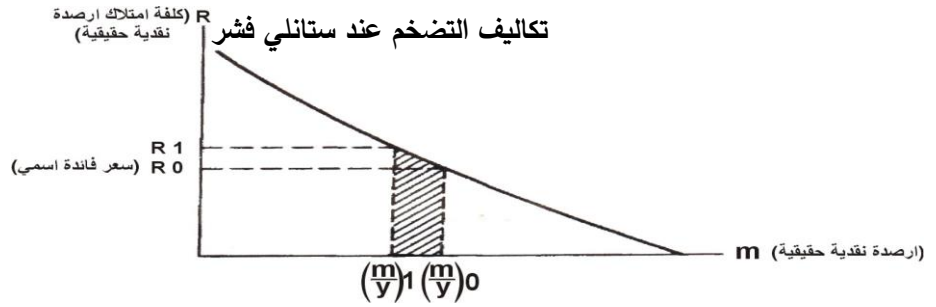

Source:Rangan Gupta and Josine Uwilingiye ,Measuring the welfare of inflation in south Africa, University of Pretoria, Department of Economics Working Paper Series, 2009.p140.

4.الاقتصادي لوكاس 1981، 2000.

يتوافق الاقتصادي(لوكاس 1981) في الرأي مع بيلي وفريدمان في تفسيرهما لتكاليف التضخم (حيث يعتبر التكاليف التي ذكرها بيلي وفريدمان، هي تشوه للطلب النقدي ، مع إضافته كلفة أخرى وهي (التشوهات الضريبية)، إذ توجد في الولايات المتحدة الأمريكية ألعديد من الضرائب التي لاتُعدل تلقائيا للتضخم . مثال ذلك ، يتم احتساب الضرائب على أساس الزيادة المطلقة في قيمة الموجودات ، وليس على زيادة القيمة المعدلة حسب التضخم. وبالتالي فإن معدل الضريبة الفعلي على الآرباح الراسمالية عند وجود التضخم قد يكون أعلى من القيمة المعدلة حسب التضخم . وبالمثل فالتضخم يزيد من معدل الضريبة الفعلي المدفوعة على إيرادات الفوائد، فإذا شملت الزيادة الضريبية الفائدة المكتسبة من عملية الإقراض فسوف تزداد دوافع الادخار أكثر. وبالتالي انخفاض في كمية النقود المتاحة للتكوين الراسمالي وتدهور معدل النمو الاقتصادي .

كلفة التضخم عند لوكاس لاتكون المسافة فوق سعر الفائدة الحقيقي كما هي من وجهة نظر فريدمان وإنما تشمل المسافة المظللة تحت منحنى الطلب النقدي (المعكوس) حسب منهجية بيلي مع الاخذ بنظر الاعتبار أن يكون سعر الفائدة الاسمي أكبر من الصفر على الأقل. واستخدم لوكاس نسبة الرصيد النقدي (M1)على الناتج المحلي الإجمالي.كما هو موضح في الشكل(4):

شكل (4)

تكاليف التضخم عند لوكاس

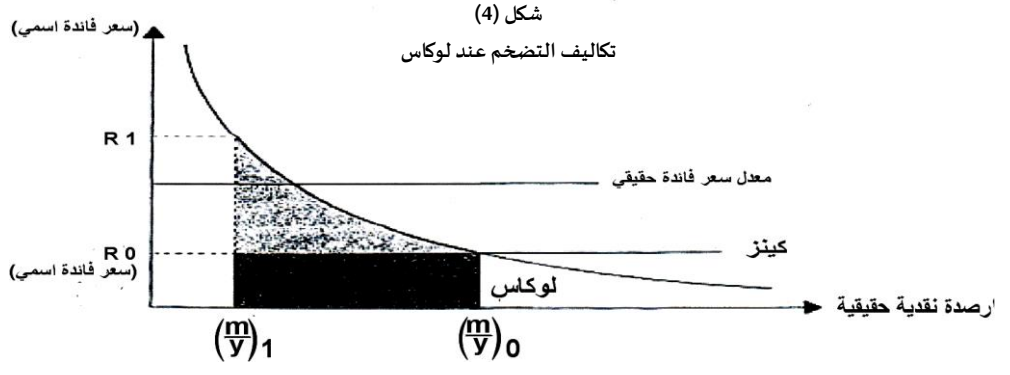

Source:Robert E.Lucas,JR.inflation and Welfare,A.Leijonhufaud,ed .Monetra theory as abasis for monetory policy,ESifo Working Paper Series ,No:179,University of Munich, Gennany, 2001,p136.

درس لوكاس 2000 تكاليف التضخم لأمريكا للفترة من 1900– 1992 باستخدام دالة الطلب على النقود، وباستخدمه المفهوم الضيق (M1) والذي يعني (العملة في التداول + الودائع الجارية) واذونات الخزينة لـ91 يوم والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وجد أن كلفة التضخم تساوي (0.45 %) من الناتج المحلي الإجمالي(19).وعندما طور أنموذجه باستخدام أنموذج للتوازن العام(MUI) أنموذج يعامل الأرصدة النقدية الحقيقية كسلعة في دالة المنفعة ، وجد أن هذه التكاليف تبلغ (0.9 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى نتيجة بأنه لاتوجد هناك حسابات مقنعة عن تكاليف التضخم وأن تكاليف التضخم هي حساسة للمنهجية المستخدمة في قياسها(20).

إن السمة التي تشترك بها دراسات الاقتصاديين التي ذكرت أعلاه تكمن في أن الزيادات في معدلات التضخم يمكن أن تنشأ فقط من خلال الزيادات في كمية النقود. وعندما يرتفع معدل التضخم فإن أثره المباشر ينعكس بشكل تكاليف يتحمل أعباءها الأفراد أو الأسر. وذلك لأن الانخفاض لايكون في كمية الأرصدة الحقيقية فقط وانما يشمل قيمة العوائد الحقيقية الموجهة للاستهلاك ، إذ إن قيمة الدينار الذي يمكن أن يكتسب اليوم إذا ما تم إنفاقه غدا فإنه سيحمل في طياته قيمة أخرى بحسب ظروف الاقتصاد . في حين أن العائلة تنظر إلى التضخم أو تتعامل معه على أنه ضريبة مماثلة للضريبة التي تفرض على دخلها إذ أن كليهما يعمل على انخفاض الأجر الحقيقي المستلم من عملهما ، ولغرض مواجهة الانخفاض في أجرها الحقيقي فستخفض من كمية العمل التي كانت على استعداد لعرضها ، وكنتيجة لوجود عمل أقل فسينخفض الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد. هذا ويمكن توضيح خلاصة تكاليف التضخم المقدرة من قبل الاقتصاديين المذكورين في هذا المبحث ولبلدان مختلفة بالجدول (1) .

جدول (1)

تكاليف التضخم المقدرة حسب نوع الانموذج المستخدم والمجاميع النقدية لبلدان مختلفة

الاقتصاديين	الدولة	المجاميع النقدية	نوع الأنموذج	تكاليف التضخم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
بيلي(1956)	أستراليا	القاعدة النقدية (mo)	التوازن الجزئي	0.0377

بيلي (1956)	ألمانيا	القاعدة النقدية (mo)	التوازن الجزئي	0.0704
بيلي (1956)	اليونان	القاعدة النقدية (mo)	التوازن الجزئي	0.0572
بيلي(1956)	هنغاريا	القاعدة النقدية (mo)	التوازن الجزئي	0.159
بيلي (1956)	أمريكا	القاعدة النقدية (mo)	التوازن الجزئي	0.046
بيلي (1956)	بولندا	القاعدة النقدية (mo)	التوازن الجزئي	0.346
بيلي (1956)	روسيا	القاعدة النقدية (mo)	التوازن الجزئي	0.0085
فريدمان (1969)	أمريكا	المفهوم الواسع (m2)	التوازن الجزئي	0.5
فشر (1981)	أمريكا	القاعدة النقدية (mo)	التوازن الجزئي	0.3
فشر (1999)	أمريكا	القاعدة النقدية (mo)	التوازن الجزئي	0.3-0.8
لوكاس (1981)	أمريكا	المفهوم الضيق (M1)	التوازن الجزئي	0.45
لوكاس (2000)	أمريكا	المفهوم الضيق (M1)	التوازن العام	0.9

الجدول من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ماورد ذكره في المطلب الاول .

المطلب الثاني:مؤشرات تكاليف التضخم ومستويات المعيشة في الاقتصاد العراقي للمـــدّة 1990ـ2012

يتضمن هذا المطلب الآتي :-

1-تحليل مؤشرات تكاليف التضخم

2-تحليل مؤشرات مستويات المعيشة في الاقتصاد العراقي.

3-قياس تكاليف التضخم في الاقتصاد العراقي.

أولا: تحليل مؤشرات تكاليف التضخم

ذكرنا في المطلب الاول أن مؤشرات تكاليف التضخم تمثل الآثار السلبية للتضخم هذه الآثار(المؤشرات) تعتبر رئيسة وتوزيعية في نفس الوقت لارتباط بعضها بالبعض الآخر إذ تترك أثرها في النهاية على مستوى معيشة الأفراد والأسر ، وهذه المؤشرات هي كالآتي:-

ا-التفاوت في توزيع الدخول في العراق للمدّة 1990ـ2012:ـ

يعد التفاوت في توزيع الدخول أحد المؤشرات الرئيسية لتكاليف التضخم. إذ إن هناك علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتفاوت في توزيع الدخول (قيم معامل جيني)، فكلما أرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك زاد التفاوت في توزيع الدخول ، فتصبح الفئات ذات الدخل المتوسط فقيرة ولا سيما الفئات التي لايتغير دخلها بنفس النسبة التي يتغير بها التضخم كاصحاب الرواتب والأجور. وشهدت سنوات الحصار اشتداد التفاوت في توزيع الدخل

في العراق. تعكسها قيم معامل جيني التي وردت في الجدول(2) ، إذ ارتفعت قيمه من (37.4%) إلى (59%) للمدّة من 1990–2002 على التوالي. والذي نتج عن التدهور الحاد في مستويات المعيشة الناجم عن أرتفاع معدلات الرقم القياسي لأسعار المستهلك بصورة كبيرة ووصولها إلى التضخم الجامح ، الذي لايمكن مواجهته من قبل ذوي الدخل المحدود والذي بلغ أعلى مستوياته عام 1994 بمقدار (492%). فقد انخفضت نسبة الأسر متوسطة الدخل عام 1993 إلى (6%) كما أن نسبة الأسر دون الدخل المتوسط أرتفعت من (56%) إلى مايقارب (63%) للمدّة ذاتها. فيما بلغت نسب الأسر التي انتقلت إلى مستوى ادنى من حيث الدخل بين عامي 1990– 1998 بما يقارب (59%) تقابلها (9%) من الأسر التي انتقلت إلى مستويات أعلى، فيما حافظت (29%) من الأسر على وضعها، وأن حصة اغنى (20%) من الدخل بلغت (60%) 1998 يقابلها تراجع في حصة إلافقر (20%) من الدخل(21).

أما في عام 2003 فقد حصل أنخفاض في حدة التفاوت في توزيع الدخول الناجم عن زيادة الرواتب والأجور، إذ أرتفعت نسبة مساهمة الرواتب والأجور إلى (46%)(22) من دخل الأسرة لتصل قيمة معامل جيني إلى (35%). واستدارت قيم معامل جيني عام 2007 و2009 حيث بلغ ادنى مستوى لقيمة المعامل (29%) و(28.5%)على التوالي يقابله أنخفاض في معدل التضخم السنوي إلى (30.7%) و(2.8–%) للمدّة ذاتها. اما الأعوام الباقية 2010–2012 فقد عاودت قيمة معامل جيني بالأرتفاع مرة أخرى لتستقر عند (29.5%) والذي توافقت نسبته مع آخر مسح قام به الجهاز المركزي للاحصاء عام 2013، والسبب في هذا الأرتفاع يعود إلى الأرتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأغلب مكونات سلة المستهلك من السلع والخدمات، إذ بلغت معدلات الرقم القياسي لأسعار المستهلك للاعوام 2010 و2011 و2012 (723665،682367،646208) نقطة على التوالي مما تطلب زيادة الإنفاق تبعا لذلك(23). يتضح من خلال الجدول (2) العلاقة الطردية بين قيم معامل جيني والرقم القياسي لأسعار المستهلك

جدول (2)

تطور معدلات معامل جيني لعدالة توزيع الدخول والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد العراقي للمدّة 1990-2012

السنوات	معامل جيني % (1)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1988 (2)	معدل التضخم % (3)
1990	37.4	161.2	51.6
1991	39.1	461.9	186.5
1992	40.9	848.8	83.7
1993	42.9	2611.1	207.6
1994	45.4	15461.6	492.0

1995	48.1	69792.1	351.3
1996	50.9	59020.8	−15.4
1997	53.9	72610.3	23.0
1998	54.0	83335.1	14.7
1999	55.0	93816.2	12.5
2000	57.0	98486.4	4.9
2001	58.0	114612.5	16.3
2002	59.0	136752.4	19.3
2003	35.1	181301.7	32.5
2004	41.5	230184.1	26.9
2005	42.0	315259.0	36.9
2006	38.9	483074.4	53.2
2007	29.0	632029.8	30.7
2008	29.4	648891.2	2.7
2009	28.5	630713.1	−2.8
2010	29.3	646208.0	2.5
2011	29.2	682367.0	5.6
2012	29.5	723665.0	6.1

المصدر :

عمود (1) لغاية 2007 ، راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987 - 2009، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية, كلية الإدارة والاقتصاد 2009 ، ص105.

أما المدّة من 2008 -2012 من عمل الباحثتين بالاعتماد على نظام (spss) ، مع العلم أن قيمة معمل جيني لعام 2012 هي نفس القيمة التي صدرت مؤخرا في تقرير على طريق الاهداف الالفية 2013 ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات التنمية البشرية 2014 ، ص26 .

عمود2- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والجملة للمدّة 1981- 2012، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الارقام القياسية .

عمود (3) من عمل الباحتين وفقاً للمعادلة التالية:-

معدل التضخم = الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة المدروسة - الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة السابقة

الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة السابقة

المصدر: ساموبلسون – نوردهاوس ، علم الاقتصاد ،الطبعة الاولى، مكتبة لبنان 2006 ، ص704 .

2ـ تطورالقوة الشرائية للنقود في الاقتصاد العراقي للمدّة 1990ـ2012:ـ

أدت عقوبات مجلس الامن على العراق في اب 1990 إلى تجميد الأرصدة في البنوك العالمية، وشحة المعروض من السلع الإنتاجية والاستهلاكية خاصة الغذائية وأنخفاض موارد الدولة التي يؤمنها تصدير النفط، مما أضطرها إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل نفقاتها. الأمر الذي أدى إلى الأرتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمعدلات عالية جداً حتى عام 1995. فأصبح دليلاً واضحاً على العبء الذي يتحمله أصحاب الدخل المحدود والذي تعكسه إنهيار الدخول الحقيقية نتيجة لانخفاض في القوة الشرائية للدينار العراقي. يلاحظ من الجدول (3) أن القوة الشرائية للنقود في عام 1995 إنخفضت

بمقدار(35%) عما كانت عليه عام 1990 أي أصبحت (837) مليون دينار بعد أن كانت (8428) مليون دينار لعام 1990 وبعد ذلك استمرت القوة الشرائية بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى (1875) مليون دينار للفرد عام 2002)، بسبب التذبذب الشديد في أرتفاع معدلات الأسعار ثم هبوطها مرة أخرى، وأنخفاض النشاط الاقتصادي أدى إلى انخفاض القوة الشرائية تبعاً لذلك. وبالمقابل يكون انخفاض القوة الشرائية أساساً لزيادة سرعة تداول النقود مما يؤدي إلى ضعف الطلب النقدي وتعاظم الطلب على السلع والخدمات. يتبين ذلك من خلال الأرتفاعات التي سجلتها سرعة تداول النقود للدينار العراقي. إذ سجلت سرعة تداول النقود أرتفاعا من (2) مرة عام 1991 لتصل إلى (29) مرة عام 2000 وهي أعلى نسبة لها خلال المدّة من 1991–2002. كما بلغ معدل النمو المركب للقوة الشرائية وسرعة تداول النقود (11.8–% و11%) على التوالي للمدّة من 1990–2002 كما هو موضح في جدول (3). ان الانسجام بين الأرتفاعات في سرعة التداول واتجاهات التضخم تعني ضمناً أن تزايد الضغوط التضخمية أدى إلى تزايد العائد على الأصول الحقيقية عن العائد على الأصول المالية ومن ثم أنخفاض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية. هذا وقد حدث هبوط حاد في الأسعار إلى أقل من ربع مستواها مع تحسن سعر الصرف للدينار العراقي عام 1996 وذلك بسبب عوامل نفسية سادت السوق العراقية حيث أن الإقبال على العملة العراقية أدى إلى تحسن متذبذب لقوتها الشرائية والذي تزامن مع موافقة العراق على البرنامج الانساني (النفط مقابل الغذاء والدواء).

جدول 3

السنوات	القوة الشرائية للنقود مليون دينار (1)	سرعة تداول النقود (2)
1990	8428	4.0
1991	4735	2.0
1992	4244	3.0
1993	2571	4.0
1994	1290	7.0
1995	837	10.0
1996	1494	7.0
1997	1281	15.0
1998	1431	13.0
1999	1359	23.0
2000	1497	29.0
2001	1555	19.0
2002	1875	14.0
معدل النمو المركب للقوة الشرائية وسرعة تداول النقود %	-11.8	11.0
2003	2554	5.0
2004	3112	5.2
2005	2891	7.0
2006	2270	6.2
2007	2252	5.0
2008	2850	6.0
2009	3453	4.0
2010	3767	3.0
2011	4145	3.5
2012	4228	4.0
معدل النمو المركب للقوة الشرائية وسرعة تداول النقود %	5.8	-2.4

المصدر : الجدول من عمل الباحثتين استنادا إلى :

الارقام القياسية، و البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

عمود (2) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة ، و البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة. ووفقا للمعادلة التالية : v=py\m، للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك :

عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص503.

أما المدّة (2003–2012) فقد تميزت بإعادة الأستقرار نسبيا إلى السوق النقدية (عرض النقد والطلب عليه) فضلاً عن زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستقلالية السياسة النقدية وفاعلية أدواتها في استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأخرى، من خلال إقامة مزادات للعملة وتخفيض الضغوط التضخمية بعد أحداث عام 2003(24). الأمر الذي أدى
إلى زيادة القوة الشرائية للنقود لتستقر عند (4228) مليون دينار عام 2012 يعكسه الانخفاض في سرعة تداول النقود ليستقر عند (4) مرة 2012 وبمعدل نمو مركب بلغ (5.8%) و(2.4–%) للقوة الشرائية وسرعة تداول النقود على الترتيب للمدّة المذكورة أعلاه .

3ـتطور معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدّة 1990ـ2012:ـ

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين خلال سنة معينة. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسة، وهي الارض والعمل ورأس المال والتنظيم.بالاضافة إلى أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن(25). ويعد الناتج المحلي الإجمالي أفضل متغير يعبر عن مقدار النمو الاقتصادي لاي بلد وذلك كونه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد من حيث بنية القطاعات الاقتصادية التي يحتويها ، وعن طريقه يمكن معرفة الأثر الذي يتركه التضخم على النمو الاقتصادي ذلك كون العلاقة التي تربط التضخم بالناتج يمكن تفسيرها عن طريق المخفض الضمني للناتج والذي يمكن الحصول عليه من قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(26). يتبين من الجدول (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة إذ بلغ معدل النمو المركب 1990–2012 ((4%).ولإغرض المقارنة والتحليل سيتم اعتماد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1988) مؤشرا للنمو الاقتصادي .

أدت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من قبل مجلس الأمن في اب 1990 إلى تراجع انتاج القطاعات السلعية بصورة رئيسة لعدم توافر المدخلات والمواد الاولية. فبسبب توقف الصادرات والإستيرادات النفطية، وبسبب اعتماد الاقتصاد العراقي بنسبة كبيرة على قطاع النفط في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (29711.1) مليون دينار عام 1990 الى (10682) مليون دينار عام 1991. واستمر الناتج بالتذبذب حتى وصل عام 1995 إلى (19571.2) مليون دينار ومتوسط نمو سنوي بلغ (0.96 %) ، وهذا ما يعكسه أرتفاع المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. إذ يوضح جدول (4) القفزات الكبيرة التي حصلت في الرقم القياسي الضمني فقد أرتفع من (188) نقطة عام 1990 إلى

(34211) نقطة عام 1995 وبمتوسط نمو سنوي بلغ (204.2%) . ثم بدا الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة بتحقيق طفرة ايجابية خلال المدّة 1996 وحتى عام 1998عندما وافق النظام العراقي على برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء وبدء تدفق الصادرات النفطية إلى الخارج(27). إذ بلغ متوسط النمو السنوي للناتج (22.3%) للمدّة المذكورة أعلاه، يقابله تراجع في معدل النمو السنوي للمخفض الضمني للناتج بنسبة (21%) للمدّة ذاتها . ثم عاود الناتج بالانخفاض للمدّة 1999–2002 من (41771.1) مليون دينار عام 1999 ليصل إلى (40344.9) مليون دينار عام 2002 ، محققا انخفاض في متوسط نموه السنوي بلغ (3.6%) وأرتفاع في متوسط النمو السنوي للمخفض الضمني للناتج والذي بلغ (26%) للمدّة ذاتها. وهذا بدوره يؤكد حقيقة التضخم الجامح الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينيت نتيجة لأسباب عديدة والتي كان من أهمها الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وتدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي بعد حرب عام 1991. والذي عكسته مسارات النمو الاقتصادي (معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) والمخفض الضمني للناتج منذ عام 1991–2002 ، إذ أرتفعت أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة عرض.

أما عام 2003 فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً سالباً بلغ (33.1–%)، بسبب الحرب وتدمير البنية التحتية. بعدها استمر النمو الايجابي للناتج خلال المدّة 2004–2012 بمتوسط نمو سنوي بلغ (11.7%) وهي زيادة طفيفة على الرغم من زيادات عائدات النفط وأرتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لازدهار السوق النفطية ، بينما كانت نسبة متوسط النمو السنوي في المخفض الضمني للناتج (15.7%) للمدّة ذاتها . ويعزى سبب التحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وتراجع متوسط النمو السنوي في المخفض الضمني للناتج بالأسعار الثابتة للمدّة 2004–2012 إلى جملة من العوامل منها أرتفاع معدل سعر برميل النفط الخام في السوق العالمية وكمية المنتج منه.

جدول (4)

تطور معدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدّة 1990-2012

(100= 1988)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار(1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مليون دينار(2)	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة % (3)	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي % (4=1÷2)	التضخم السنوي للمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي %(5)
1990	55926.5	29711.1	——	188	——
1991	42451.6	10682	-64	397	111
1992	115108.4	14163.5	32.6	813	105
1993	321646.9	18453.6	30.3	1743	114
1994	1658325.8	19164.9	3.8	8653	396
1995	6695482.9	19571.2	2.1	34211	295
متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والمخفض الضمني للناتج بالأسعار الثابتة %			0.96		204.2
1996	6500924.6	21728.1	11	29919	-13
1997	15093144.0	26342.7	21.2	57295	92
1998	17125847.5	35525.0	34.8	48208	-16
متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والمخفض الضمني للناتج بالأسعار الثابتة %			22.3		21
1999	34464012.6	41771.1	17.6	82507	71
2000	50213699.9	42358.6	1.4	118544	44
2001	41314568.5	43335.1	2.3	95337	-20
2002	41022927.4	40344.9	-6.9	101681	7
متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والمخفض الضمني للناتج بالأسعار الثابتة %			3.6		26
2003	29585788.6	26990.4	-33.1	109616	8
2004	53235358.7	41607.8	54.2	127946	17
2005	73533598.6	43438.8	4.4	169281	32
2006	95587954.8	47851.4	10.2	199760	18
2007	111455813.4	48510.6	1.4	229756	15
2008	157026061.6	51716.6	6.6	303628	32
2009	130642187.0	54720.8	5.8	238743	-21
2010	162064565.5	58495.9	6.9	277053	16
2011	217327107.4	62896.9	7.5	345529	25
2012	251907661.7(*)	68285.8	8.5	368902	7
متوسط النمو السنوي للناتج للمدّة 2004-2012 والمخفض الضمني للناتج بالأسعار الثابتة % للمدّة 2004-2012			11.7		15.7
معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار والثابتة للمدّة 1990-2012 %		4.0			

المصدر:

عمود (1،2)، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

عمود (3، 4 ،5) من عمل الباحثتين استنادا إلى المعادلات التالية :

معدل النمو الاقتصادي= الناتج المحلي الإجمالي في سنة المقارنة – الناتج المحلي الإجمالي في سنة الاساس × 100
الناتج المحلي الإجمالي في سنة الاساس

معدل التضخم في المخفض الضمني للناتج

(النمو السنوي)=المخفض الضمني للناتج في سنة المقارنة – المخفض الضمني للناتج في سنة الاساس × 100
المخفض الضمني للناتج في سنة الاساس

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء وإلابحاث ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية .

(*)تقديرات اولية سنوية.

ثانياً: تحليل مؤشرات مستويات المعيشة في العراق للمدّة 1990-2012

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدّة 1990-2012:-

شهدت الأوضاع الاقتصادية في العراق اضطرابا شديدا نتيجة العقوبات الاقتصادية من (1990-2002) التي فرضها مجلس الامن الدولي مرورا بالحرب على العراق عام 2003 وحتى اليوم . حيث تراجع ترتيب العراق في الركب التنموي مقاسا بدليل التنمية البشرية إلى المرتبة الـ 128 عام 2007(28)بعد ان كان بالمرتبة 76 عام 1990(29)وإلى المرتبة (132) في عام 2011 وأرتفع إلى المرتبة (131)(30) عام 2012 ، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق والصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد الابعاد(31) . يلاحظ من الجدول (5) تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (1660.8) دينار عام 1990 إلى (953) دينار عام 1995 وبمعدل نمو مركب يبلغ (10.5-%) للمدّة ذاتها. في حين شهدت المدّة (1996-2002) أرتفاع معدل النمو المركب لحصة الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة إلى نحو (7.4 %) نتيجة لسريان مذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء والتي انعكست بشكل أنخفاض تدريجي بالرقم القياسي لأسعار المستهلك . اتخذت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة طابع عدم الأستقرارية للمدّة 1996-2002 فبدأت بنسبة نمو سنوي بلغ (7.9%) عام 1996 واستمر بالتصاعد للأعوام (1997،1998،1999) ليبلغ نحو (16.2%) (30.9 %) (14.2%) على التوالي ، ثم ينخفض ليصل إلى معدلات نمو سالبة ويستقر عند (9.6-%) عام2002. بسبب الانخفاض التدريجي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نتيجة ضعف زيادة القدرة الإنتاجية. (أي ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي) وسوء تخصيص الموارد المحلية لضمان الأستقرار والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما المدّة (2003-2012) فقد بلغ معدل النمو المركب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو(7.7%). إذ إن نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة قد بلغ (1024.7) دينار عام 2003 ثم أرتفع إلى (1996.3) دينار عام 2012 ، وبزيادة بلغت (971.6) دينار عما كانت عليه عام 2003. ومن ذلك نرى أرتفاع نصيب الفرد من الناتج على الرغم من الظروف التي مر بها البلد، ولكنه لا يعبر عن تحسن مواز في المستوى المعيشي للفرد في ظل تردي البنى التحتية والخدمات إلاجتماعية وهذا ما يؤكده تراجع ترتيب العراق في حال التنمية البشرية إذ يقع ترتيب العراق في العشرة الأخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة بحسب ما ورد في خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

جدول (5)

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدّة 1990-2012

100 = 1988

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مليون دينار (1)	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة دينار (2)	النموالسنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %(3)
1990	29711.1	1660.8	—
1991	10682	579.9	-65.1
1992	14163.5	747.5	28.9
1993	18453.6	947.4	26.7
1994	19164.9	957.9	1.1
1995	19571.2	953.0	-0.5
معدل نمو مركب %		-10.5	
1996	21728.1	1028.6	7.9
1997	26342.7	1194.9	16.2
1998	35525	1564.8	30.9
1999	41771.1	1786.5	14.2
2000	42358.6	1758.6	-1.6
2001	43335.1	1746.5	-0.7
2002	40344.9	1578.1	-9.6
معدل نمو مركب %		7.4	
2003	26990.4	1024.7	-35.1
2004	41607.8	1533.1	49.6
2005	43438.8	1553.4	1.3
2006	47851.4	1639.1	5.5
2007	48510.6	1634.3	-0.7
2008	51716.6	1691.3	5.5
2009	54720.8	1728.2	2.2
2010	58495.9	1803.4	4.4
2011	62896.9	1886.6	4.6
2012	68285.8	1996.3	5.8
معدل نمو مركب %		7.7	

المصدر :

عمود (1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة .

عمود (2 ، 3) من عمل الباحثتين.

2- 2ـالإنفاق الاستهلاكي الخاص[العائلي] في العراق للمدّة 1990ـ2012:ـ

شهدت السنوات التي تلت الحصار الاقتصادي تغيرات كبيرة في الاقتصاد العراقي . أدت هذه التغيرات إلى أنخفاض حاد في مستويات المعيشة في البلاد عموما وصفت بأنها تيار يقترب من أزمة عامة(32). حيث وجه معظم الدخل للانفاق على المواد الغذائية . وهذا ما يعكسه تذبذب الاستهلاك العائلي (الخاص) بالأسعار الثابتة بين الأرتفاع والانخفاض حتى استقر إلى (7280.8) مليون دينار لعام 2002 . أما بالنسبة للمدّة من 2003–2012 فقد أرتفع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الثابتة ، وذلك بسبب زيادة الدخول وتحسن سعر صرف الدينار العراقي اي بمعنى آخر تحسن في القوة الشرائية الحقيقية للمواطنين والتي رافقت الانخفاض التدريجي في معدلات التضخم السنوية التي أدت إلى التحول نحو زيادة الإنفاق على السلع غير الغذائية كالتعليم والصحة ...الخ ، إذ ارتفع الانفاق الاستهلاكي الخاص بالاسعار الثابتة من (7510.4)مليون دينار عام 2003 الى (11639.6) مليون دينار عام 2012(33). والجدير بالذكر أن هيكل الإنفاق في العراق قد شهد تغيرا كبيرا منذ عام 1993– 2012، حيث تركز إنفاق الأفراد الشهري على مجموعتين وهما المواد الغذائية والوقود والإضاءة والسكن للمدّة المذكورة باعتبارها تمثل الحاجات الأساسية الضرورية للاسرة وانحسر على بعض المجاميع الأخرى وخاصة الكمالية منها. إذ لم تقل مساهمة المواد الغذائية في الإنفاق الشهري لعام 1993عن (61.7%) من مجموع الإنفاق ، في حين بلغت نسبة الإنفاق على الوقود والإضاءة والسكن عام 1993 (13%). و في عام 2002 انخفضت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية لتصل إلى (45.4%). إن هذا الانخفاض يعكس بوضوح أثر البطاقة التموينية التي تستلم الأسر بموجبها سلع غذائية اساسية (كالطحين والزيت والرز والشاي والسكر والحليبب ....الخ) بأسعار مدعومة(34). أما فقرة السكن والوقود والطاقة فقد سجلت أرتفاعا نسبته (20.2%) من مجموع الإنفاق عام 2002 عن عام 1993 ، أما بقية الفقرات كالنقل والمواصلات والصحة والترفيه والتعليم وإلاثاث والمفروشات والسلع المنزلية والملابس وإلاحذية فقد تراوحت نسب الإنفاق فيها بين الأرتفاع والانخفاض باستثناء مجموعة السلع والخدمات المتنوعة والتي ارتفعت نسبتها الى (7.1%) عام 2002 عن نسبتها في عام 1993 والبالغة (1.2%). وفي عام 2007 ونتيجة للتحسن النسبي في المستوى المعاشي للفرد وانفتاح البلد اقتصاديا فقد انخفضت نسبة مساهمة الإنفاق على المواد الغذائية إلى (35.6%) ، وهذا دليل على رفاهية الفرد وتحول جزء كبير من دخله إلى الإنفاق على سلع إضافية فقد أرتفع الإنفاق غير الغذائي إلى (64.4%)، اما فقرة الوقود والإضاءة والسكن فقد أرتفعت نسبتها إلى (29%) من مجموع الإنفاق. وفي عام 2012 أظهر هيكل الإنفاق تحسنا ملحوظا في الوضع المعاشي. إذ سجلت مجموعة الإنفاق على الغذاء (32%) من مجموع الإنفاق الكلي، وهذا مؤشر على أرتفاع مستوى المعيشة، إذ إن زيادة دخل الفرد أو الأسرة يؤدي إلى

توجيه الإنفاق إلى سلع وخدمات أخرى غير غذائية . أما مجموعة السكن والوقود والطاقة فقد انخفضت نسبتهما إلى (23.5%) من مجموع الإنفاق الاستهلاكي عام 2012 ، وذلك لأرتفاع نسبة اشغال السكن مجانا بالاتفاق مع المالك ، والتي بلغت (8%) عام 2012 مقارنة بعام 2007 والتي كانت (7.1%) ، فضلا عن ان أغلبهم يمتلكون مساكن قبل سنتين أو أكثر، كما شهدت نسبة تجهيز الطاقة عام 2012 (11%) أما باقي المجاميع فقد شهدت تذبذبا في نسبها باستثناء مجموعة الصحة والنقل والإتصالات التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة بلغت (4.1%،18.8%) على التوالي عما كانت عليه عام 2007(35) والتي بلغت نسبها (2.1%، 13%) على التوالي . ويعود الأرتفاع الحاصل في مجموعة الإنفاق على الصحة إلى نقص المعروض من الادوية وخاصة (ادوية الأمراض المزمنة) مقابل الطلب عليها حيث اثبتت نتائج المسح الاقتصادي وإلاجتماعي لعام 2012 ان (11.6%) من العراقيين مصابين بأمراض مزمنة، وإقبال كثير من الأسر على شراء السيارات الحديثة وأرتفاع نسبة الإنفاق على اجهزة الاتصال الحديثة وإلانترنت في المنزل بنسبة (46.7%). والجدول (6) تطور نسب الإنفاق على المجاميع الرئيسة بأسعار السوق(*) حسب المسوحات المتوفرة في وزارة التخطيط.

(*)يقصد بأسعار السوق، احتساب متوسط إنفاق الفرد بعد تقييم مواد البطاقة التموينية بأسعار السوق التجارية .

جدول (6)

تطورنسب انفاق الفرد الشهري على السلع والخدمات الاستهلاكية لعموم العراق حسب سنوات مسح الإنفاق للمدّة 1993-2012 بالاسعارالجارية دينار

المجـــــاميع الرئيسة	1993	نسب الإنفاق %	2002	نسب الإنفاق %	2005	نسب الإنفاق %	2007	نسب الإنفاق %	2011	نسب الإنفاق %	2012	نسب الإنفاق %
المـــــواد الغذائيـــــة والمشـروبات غير الروحية	264.76	61.7	13852	45.4	31799	46.9	51900	35.6	62350	34.5	78809	32
المشـــروبات الروحيـــــة والتبـــــغ والتبياك	15.305	3.6	742	2.4	896	1.3	1000	0.7	1010	0.6	1600	0.6
الملابـــــس والاحذية	42.932	10	2586	8.5	4717	6.9	9700	6.7	13540	7.5	16140	6.5
الوقـــــود والاضـــاءة والسكن	55.706	13	6181	20.2	5078	7.5	42300	29	52510	29.1	58134	23.5
اثـــــاث وتجهيـــزات منزليـــــة وصـــــيانة مســـــتمرة للمنزل	17.262	4	1935	6.3	6528	9.6	9100	6.2	10450	5.8	16358	6.6
الصحة	4.763	1.1	1321	4.3	1210	1.8	3100	2.1	7140	4	10217	4.1
النقـــــل والإتصالات	21.271	5	1024	3.4	13993	20.6	18900	13	21240	11.7	45273	18.3
التـــــرويح والتســـــلية والثقافـــــة والتعليم	1.702	0.4	728	2.4	942	1.4	3300	2.2	4440	2.4	6760	2.7
المطـــــاعم والفنـــــادق سلع وخدمات متفرقة	5.196	1.2	2168	7.1	2709	4	6500	4.5	8000	4.4	14180	5.7
المجموع	428.901	00%	0537	00%	7872	00%	45800	00%	80680	100%	7471	00%

المصدر:

1-السنوات (1993 ، 2005، 2007) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية 2012-2013 ، جدول (1/15 ، 15/21 ، 15/44).

2-عام (2002) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير عن احوال المعيشة 2004 ، صفحات متفرقة .

3-عام (2011)، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء تقرير عن مسح شبكة معرفة العراق (نظام مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق) ، بغداد2011 ، جدول (59/15) .

4-عام (2012) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة في العراق 2012 ، جدول (4/8) .

3ـ تحليل خطوط الفقر في العراق للمدّة 1990 ـ2012

يتضح من الجدول (7) لتقدير خطوط الفقر في العراق للمدّة (1990–2002) أن خط الفقر المدقع (كلفة السلة الغذائية) قبل وبعد حسم كلفة البطاقة التموينية قد أرتفع بمعدل نمو مركب وقدره (72.8%) و (74.8%) على التوالي ، ويعود السبب في ذلك إلى ان العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق اسفرت في حصول نقص في المعروض السلعي(36)، الأمر الذي أدى إلى أرتفاع أسعارها. والأمر ذاته لخط الفقر المطلق للفرد ولعموم العراق فهو الآخر لم يشهد أي تحسن إذ واصل أرتفاعه بشكل ملحوظ للمدّة ذاتها وبمعدل نمو مركب وقدره (74.6 %) و(75.9%) قبل وبعد حسم البطاقة التموينية على التوالي ، وذلك لأن الإنفاق على الغذاء شكل النسبة الأكبر من الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية الأخرى خاصة وانه يتكون من السلة الغذائية وغير الغذائية . كما نلاحظ تقارب خط الفقر المدقع من خط الفقر المطلق للسنوات من1991–1999، باستثناء عام1996 بعد العمل بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء).

أما المدّة من (2003–2012) فقد شهدت تذبذب ارتفاع و أنخفاض خطوط الفقر على الرغم من زيادة الرواتب وأرتفاع في القوة الشرائية للمواطن الأمر الذي أدى إلى أنخفاض في نسبة الإنفاق على المواد الغذائية قياسا للسلع الآخرى كالتعليم والصحة...الخ .إلا أن معدلات خطوط الفقر بقيت مرتفعة قبل وبعد حسم كلفة البطاقة التموينية ،وذلك بسبب توجيه معظم الأسر النسبة الأكبر من الدخل إلى السلع الأخرى غير الغذائية ، وهذا يفسر أرتفاع خط الفقر المطلق (الفقر الغير غذائي) وابتعاده عن خط الفقر المدقع (الفقر الغذائي) على الرغم من تراجع معدل النمو المركب لخط الفقر المدقع والمطلق إلى (12.7%) (18.5%) قبل حسم كلفة البطاقة التموينية على التوالي ، وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسب المذكورة للمدّة (1990–2002). وكذلك نلاحظ أرتفاع هذه النسبة بعد حسم تكلفة البطاقة التموينية والتي بلغ فيها معدل النمو المركب (13.1%) و(19.3 %) لخط الفقر المدقع والمطلق على التوالي للمدّة 2003–2012. وهذا يدل على أهمية الدور الذي تمارسه البطاقة التموينية كصمام امان في حياة العائلة العراقية، إذ يلاحظ أرتفاع خطوط الفقر المدقعة والمطلقة على حد سواء عند حسم كلفة البطاقة التموينية .

جدول (7)

تقدير خطوط الفقر (المدقع والمطلق) قبل وبعد حسم كلفة البطاقة التموينية في العراق للمدّة 1990 -2012

السنوات	خط الفقر المدقع قبل حسم كلفة البطاقة التموينية (1)	خط الفقر المدقع بعد حسم كلفة البطاقة التموينية (2)	خط الفقر المطلق قبل حسم كلفة البطاقة التموينية (3)	خط الفقر المطلق بعد حسم كلفة البطاقة التموينية (4)	كلفة البطاقة التموينية بأسعار السوق دينار (5)
1990	31.505	10.505	55.367	43.367	21
1991	114.817	73.817	158.648	117.648	41
1992	197.752	139.752	291.537	233.537	58
1993	623.509	393.509	961.766	731.537	230
1994	3571.905	2169.905	5310.733	3908.723	1402
1995	19779.937	14324.937	23971.458	18516.458	5455
1996	15064.461	11649.461	20271.942	16856.924	3415
1997	17402.134	12966.134	24939.356	20503.356	4436
1998	19357.819	15156.819	28584.000	24383.000	4201
1999	19585.098	13526.098	32222.981	26163.981	6095
2000	18762.61	12558.61	33879.321	27675.321	6204
2001	20304.000	13802.00	39366.127	32864.127	6502
2002	22403.99	15845.99	44682.263	38124.263	6558
معدل نمو مركب %	72.8	74.8	74.6	75.9	
2003	26055.227	19555.227	52046.896	45546.896	6500
2004	28377.847	21627.847	51017.177	44267.177	6750
2005	34655.297	26655.297	62303.028	54303.028	8000
2006	45001.807	35303.207	110206.737	100508.737	9698
2007	51255.000	39137.000	125520.433	113402.433	12118
2008	56863.89	41421.89	222874.592	207432.592	15442
2009	61213.686	46206.686	216630.994	201623.994	15007
2010	69348.000	52607.000	222295.552	205554.552	16741
2011	71551.979	54751.979	207535.194	190735.194	16800
2012	76369.944	59369.944	239798.716	222798.716	17000
معدل نمو مركب %	12.7	13.1	18.5	19.3	

المصدر :

عمود (4،3،2،1) من عمل الباحثتين بالاعتماد على سنوات مسح الانفاق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،و الأرقام القياسية للمواد الغذائية والرقم القياسي العام ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الارقام القياسية .

عمود (5) السنوات من 1990–2010 . ازهار حسن علي ابو نايلة ، تحليل العلاقة بين التطور المالي والفقر في العراق للمدة (1980–2010) ، اطروحة دكتوراه, جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد 2013.، ملحق (8) ، ص 193 . اما السنوات 2011–2012 ، وزارة التجارة ، قسم التخطيط والتموين

ثالثاً: بناء أنموذج لقياس تكاليف التضخم في الاقتصاد العراقي

1ـتوصيف الأنموذج

استنادا لمنطق النظرية الاقتصادية في الجانب النقدي ، فان دالة الطلب النقدي للاقتصادي بيلي أتخذت الصيغة الآتية(37) :

$$\frac{m}{y} = \phi(r) \qquad Z=$$

إذ تشير (m) إلى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية والتي تم الحصول عليها من خلال قسمة عرض النقد (M1) بالمفهوم الضيق على المستوى العام للأسعار (P) ، (y) تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة،(r) ترمز إلى سعر السياسة للبنك(*) المركزي العراقي باعتباره مؤشراً لأسعار الفائدة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل.

وعليه فإن دالة الطلب النقدي مع اضافة سعر الصرف في السوق الموازي وعجز الموازنة دون إلاخلال بشروط منحنى الطلب النقدي ان يكون دالة بسعر الفائدة (سعر السياسة) ستكون وفقاً للصيغة الآتية –:

$$\frac{m}{y} = a + Logr + LogEx + LogBD.....(3)$$

إذ إن :

: تمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية لكل وحدة من الدخل الحقيقي .

r : تمثل سعر سياسة البنك المركزي العراقي ، وهو سعر النقود في السوق النقدية(38).

Ex : تمثل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي.

BD : عجز الموازنة.

وأن العلاقة مابين تكاليف التضخم والطلب النقدي ستكون وفقا لصيغة بيلي على النحو الآتي:–

$$r = a + Log\frac{m}{y} + LogEx + LogBD.....(4)$$

(*) سعر سياسة البنك (سعر اعادة الخصم) هو السعر الذي يقوم البنك المركزي من خلاله بخصم الاوراق التجارية أو المالية قصيرة الاجل بوصفه الملجأ الاخير للاقراض، إن سياسة سعر البنك تهدف إلى التاثير في تكلفة الائتمان للمصارف التجارية. فالتكاليف تتحدد بواسطة سعر البنك الذي يتقاضاه البنك المركزي كما ان سعر البنك يعد مؤشرا للاستدلال على هيكل أسعار الفائدة السوقية واجالها وكذلك الائتمان إذ يقرر سعر البنك اتجاه ومسار أسعار الفائدة قصيرة الاجل والتي تلقي بظلالها على أسعار الفائدة طويلة الاجل والائتمان، ومن ثم أسعار الصرف وحجم التجارة الخارجية والاحتياطات الاجنبية لدى المصارف والطلب الكلي وصولاً إلى الناتج الحقيقي في الاقتصاد . للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

مصطفى كامل رشيد ، تقييم كفاءة اليات انتقال أثر السياسة النقدية على فجوة الناتج في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد 2013 ، ص28 -61.

وعليه سيتم الاعتماد على دالة الطلب النقدي (3) في إيجاد تكاليف التضخم في مراحله الأولى، إذ سيكون هناك بعض العمليات الحسابية الخاصة بمعادلة تكاليف التضخم(4)، التي بموجبها يتم الحصول على تكاليف التضخم.

2 □ تقدير الأنموذج

من أجل الحصول على مقدار تكلفة التضخم في العراق للمدّة (1990–2012) سيتم اللجوء إلى إستخدام الأسلوب الفني القياسي للتوصل إلى مقدار مرونة الطلب النقدي تجاه سعر الفائدة واستناداً إلى منطق النظرية الاقتصادية فإن سعر الفائدة يعد متغيرا هاماً في التأثير بالطلب النقدي إذ يمثل سعر الفائدة تكلفة الفرصة البدلية للاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية عاطلة(39)، ومن أجل الحصول على تكامل الطلب النقدي فسيتم استخدام تقدير الدالة المعكوسة (Inverse Function)(**)، ومن خلال التعويض سيتم الحصول على مقدار الحد الأول والثاني من معادلة بيلي لتكاليف التضخم. إذ سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الأعتيادية(OLS) لأنها تعطي أفضل تقدير غير متحيز (Blue)على وفق نظرية كاوس ماركوف (Gauss – Markov theorem)(40) واعتماد نتائجها قياسيا بعد اجتيازها جميع الاختبارات الخاصة بفروض الأنموذج، وعليه ومن أجل الحصول على مقدار مرونة سعر الفائدة تجاه الطلب النقدي على وفق ما تتطلبه معادلة بيلي لتكلفة التضخم، فإن الصيغة المتبعة في التقدير ستكون الصيغة اللوغارتمية الطبيعية المزدوجة. وكانت نتائج التقدير(***) كالآتي: –

جدول (8)

نتائج تقدير دالة الطلب النقدي (وفق منهجية بيلي) في العراق للمدّة 1990-2012

A / B	الأنموذج				R^2	$\bar{R}^2$	*F*	*D.W*	SPR	Klein	p-valu
	constant	NLog $\frac{m}{y}$	NLogEX	D0,6-0,9							
NLogr	2.72	-0.206	-0.0535	0.725	75%	71.14%	19.04	2.03	Nil	Nil	0.000

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى البرنامج الجاهز(Eviews 0.3)

NLog r =2.72-0.206Nlog -0.0535NLogEX+0.725D06-09 ……(5)

إذ إن :D06–09 متغير وهمي.

(**) تستند نتائج تقدير الدالة المعكوسة إلى نتائج تقدير الطلب النقدي تجاه سعر الفائدة الذي اجرته الباحثتان بطريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، بالصيغة اللوغارتمية الطبيعية المزدوجة، بعد اجتياز نتائج التقدير الإختبارات الخاصة بالاستقرارية و بأنموذج الانحدار إذ كانت نتائج التقدير على وفق الإتي:-

N Log =5.25-0.376 N Log i-0.454 N Log Ex+0.0583 T

(T) متغير الزمن الذي يحسب أثر المتغيرات الاخرى غير المضمنة في الأنموذج .

(***) تم استبعاد بعض المتغيرات التي تم ذكرها في الجانب التوصيفي للنماذج عند التقدير و ذلك لعدم اجتيازها الاختبارات الاقتصادية والاحصائية القياسية.

توضح المعادلة (5) أن زيادة الطلب النقدي بمقدار (1%) يؤدي إلى أنخفاض سعر الفائدة بمقدار (0.206%) ، وهذا يعني أرتفاع سعر الفائدة الحقيقي (وهو سعر نظري) بسبب العجز النقدي وأنخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع القوة الشرائية للنقود(41)، كما أن انخفاض مرونة سعر الفائدة تجاه الطلب النقدي يعني ضعف الطلب النقدي لأغراض المضاربة وهذه هي حقيقية الاقتصاد العراقي ، بسبب ضعف السوق المالية والنقدية هذا من جهة. ومن جهة أخرى زيادة القوة الشرائية للنقود تجعل الأفراد يطلبونها للاحتفاظ بها كمخزن للقيمة، وعزوفهم عن شراء الأنواع الأخرى من النقود كالسندات مثلا ، وذلك لتوقعاتهم أنخفاض فائدتها أو ريعها في المستقبل . أما سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازي تناسب عكسيا مع سعر الفائدة الاسمي، فعند زيادة سعر صرف الدينار مقابل الدولار بمقدار (1%) ينخفض سعر الفائدة الاسمي بمقدار (0.0535%). وذلك يعود إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية(الدولار الأمريكي) بسبب زيادة الإستيرادات ولتغطية التعاملات اليومية التجارية التي تتزايد باستمرار مع دخول سلع وبضائع جديدة للأسواق المحلية، وهذه الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية تعني زيادة عرض العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي(42) مؤدية بذلك إلى أنخفاض سعر الفائدة، وهذا واقع الاقتصاد العراقي في ظل نظام صرف متعدد وسعر فائدة ثابت تقريبا ومنخفض ومعدلات تضخم مرتفعة للمدّة 1990–2002. ونظامين بعد أحداث 2003 نظام صرف مرن مستقر الذي انتهى مع سياسة استهداف سعر الصرف أواخر عام 2006 ، ونظام البيع بسعر محدد مسبقا وبتحسن تدريجي ويسمى نظام الصرف الزاحف الثابت (Crawlinpeg) كبديل لنظام الصرف المرن منذ ان انتهت عروض المزاد وطلباته وتلبية الطلب بسعر محدد. كما رصد المتغير الوهمي D06–09 انتقال الدالة إلى الأعلى على أثر أرتفاع الطلب النقدي لأغراض المعاملات نتيجة لأرتفاع حجم قروض الاسكان المقدمة لموظفي القطاع العام .

3ـاختبار الأنموذج

يبين الجدول (8) أن القدرة التفسيرية للأنموذج كانت جيدة استنادا إلى معامل التحديد (R^2) الذي يبلغ (75%) ، وأن الأنموذج ككل ذو معنوية احصائية وفقا لاختبار (F) الذي بلغ (19.04) مقارنة بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5 % و1 %) ودرجة حرية (F19). هذا وقد إجتاز الأنموذج كافة الاختبارات القياسية حيث يشير الأنموذج إلى خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وفقا لاختبار دربن واتسن (DW) عند مستوى معنوية (1% و5 %) ودرجة حرية (20) ، كما أن الأنموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وفقا لاختبار ارتباط الرتب لسبيرمان (SPR) وخلوه من مشكلة الارتباط

الخطي المتعدد وفقا لاختبار (Klien)(*) . وفيما يتعلق باختبار معنوية المعلمات المقدرة، فقد أظهرت نتائج الدالة أن جميع المتغيرات المستقلة والداخلة في الدالة لها مستوى معنوية (p–valu)(0.000)وهي أقل من(5 %) مما يعني أن هذه المتغيرات لها تأثير جوهري ومعنوي في نفس الوقت. لقد تم التوصل إلى مقدار تكلفة التضخم في العراق للمدّة (1990–2012) على وفق الجدول (9) الآتي :–

جدول (9)

تقدير تكاليف التضخم في الاقتصاد العرقي للمدّة من 1990 -2012

السنوات	نتائج التقدير لمتغيرات الدالة المعكوسة لاستخراج تكاليف التضخم حسب السنوات				معكوس الدالة المقدرة ø(x)dx (5)	عوائد دالة الطلب النقدي المعكوسة Rø(r) (6)	كلفة التضخم % W(R) Cost of inflation (COI) (7=5-6)
	N Log $\frac{m}{y}$ (1)	N Log Ex (2)	D 06-09 (3)	N Log(r) (4)			
1990	3.46574	1.38629	0	1.932	0.714	0.726	-0.012
1991	3.91202	2.30259	0	1.791	0.806	0.673	0.132
1992	3.61092	3.04452	0	1.813	0.744	0.682	0.062
1993	2.89037	4.30407	0	1.894	0.595	0.712	-0.117
1994	2.07944	6.12249	0	1.964	0.428	0.738	-0.310
1995	1.60944	7.42297	0	1.991	0.332	0.749	-0.417
1996	1.94591	7.06476	0	1.941	0.401	0.730	-0.329
1997	1.60944	7.2937	0	1.998	0.332	0.751	-0.420
1998	1.60944	7.39018	0	1.993	0.332	0.749	-0.418
1999	1.38629	7.5868	0	2.029	0.286	0.763	-0.477
2000	1.38629	7.56528	0	2.030	0.286	0.763	-0.478
2001	1.38629	7.56476	0	2.030	0.286	0.763	-0.478
2002	1.60944	7.57917	0	1.983	0.332	0.746	-0.414
معدل نمو مركب							34.3
2003	2.48491	7.56838	0	1.803	0.512	0.678	-0.166
2004	2.3979	7.28139	0	1.836	0.494	0.691	-0.197
2005	2.07944	7.29438	0	1.901	0.428	0.715	-0.287
2006	1.94591	7.29641	1	2.654	0.401	0.998	-0.597
2007	1.94591	7.14441	1	2.662	0.401	1.001	-0.600
2008	2.07944	7.09257	1	2.637	0.428	0.992	-0.563
2009	2.3979	7.07496	1	2.573	0.494	0.967	-0.473
2010	2.63906	7.07834	0	1.798	0.544	0.676	-0.132
2011	2.70805	7.08674	0	1.783	0.558	0.670	-0.113
2012	2.56495	7.11721	0	1.811	0.528	0.681	-0.152
معدل نمو مركب %							-0.97
متوسط التكاليف الإجمالية للمدّة 1990-2012							-30.24

المصدر: من عمل الباحثتين بالاستناد إلى برنامج(Eviews 0.3) .

(*) للمزيد من التفاصيل عن الإختبارات الإحصائية والقياسية انظر في ذلك :

-Koutsoyiannis, Theory of Econometrics, 2nd edition, Honk Kong, The Macmillan press Ltd, 1977, p200-257.

يوضح الجدول (9) صغر كمية الأرصدة النقدية الحقيقية (ø(x)dx) عن العوائد (R(Qr) وهذا جاء متوافقا مع افتراض بيلي لتكامل دالة الطلب على النقود(منهج فائض المستهلك) ، وأن معدل النمو المركب لتكاليف التضخم في الاقتصاد العراقي نما بمقدار (34.3%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للمدّة 1990–2002. أي بمعنى اخر خسر المستهلك من فائضه بمقدار (34.3%) للمدة ذاتها، وهذا يعني أن الإنتاجية الحدية للأرصدة النقدية الحقيقة لكل وحدة من الناتج الحقيقي هي منخفضة أي أن النقود كسلعة ليست متفوقة، ومن ثم فإن منفعتها الحدية منخفضة بسبب أنخفاض قيمة العوائد الحقيقية الموجهة للاستهلاك وبذلك فهي غير قادرة على الاشباع أو أن تكون مخزن للقيمة أو تقديم الخدمات للافراد. بسبب ماتعرض له الاقتصاد العراقي من ظروف غير مستقرة أفرزتهاحرب الخليج عام 1990 وما تلاها من حصار اقتصادي أدى إلى تدهور القطاعات الإنتاجية وتوقف تصدير النفط وتدهور سعر صرف الدينار العراقي وأنخفاض قوته الشرائية الأمر الذي أدى إلى ظهور الدولرة في الاقتصاد العراقي للمدّة (1990–2002) ، هذا بالإضافة إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية وتسخيرها لخدمة السياسة المالية مما أدى إلى عدم استقرار الاقتصاد العراقي وأنخفاض الطلب النقدي باستثناء عامي 1991–1992، التي أرتفع فيها الطلب النقدي لتغطية تكاليف الاعمار والبناء إذ بلغت (6178) مليون دينار منها (5285) مليون دينار ممولة من الخطة الاستثمارية و(893) مليون دينار ممولة من الموازنة الجارية(43). أما المدّة (2003 –2012) فقد شهدت تحسن نسبي متذبذب بين الانخفاض والأرتفاع في الإنتاجية الحدية للنقود، وذلك بسبب استقلالية البنك المركزي العراقي ومانتج عنه من استقلال السياسة النقدية عن السياسة المالية والأستقرار النسبي لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال مزاد العملة، وجعل سعر سياسة البنك المركزي العراقي مؤشرا لأسعار الفائدة الطويلة والقصيرة الأجل بالاتجاه الموجب ، وهذا ما يوضحه الانخفاض الكبير في معدل النمو المركب لتكاليف التضخم والذي بلغ (0.97–%) للمدّة ذاتها. كما يوضح الجدول (9) أن متوسط التكاليف الكلية بلغ (30.24) للمدّة 1990–2012. والجدير بالذكر أنه مع وجود التحسن النسبي في أنخفاض تكاليف التضخم للمدّة 3003–2012 لكن الطلب النقدي في الاقتصاد العراقي اقتصر فقط لأغراض إجراء المعاملات ، إذ لازالت الأسر والأفراد وحتى رجال الأعمال يفضلون استبدال الدينار العراقي بالموجودات الأخرى (الدولار، العقار، الذهب...الخ) كمخزن للقيمة، أي بمعنى آخر لازال للدينار العراقي القابلية للاستبدال بالموجودات الأخرى . والشكل (5) يوضح مسارات تكاليف التضخم في الاقتصاد العراقي للمدّة 1990–2012.

شكل (5)

مسارات تكاليف التضخم* في الاقتصاد العراقي للمدّة 1990-2012

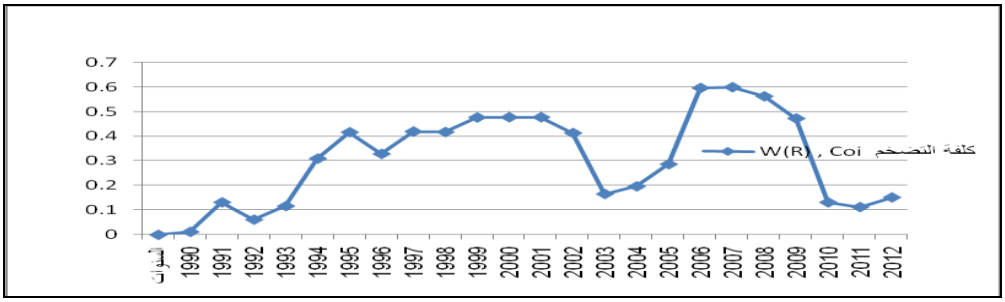

المصدر: من عمل الباحثتين بالاعتماد على جدول (9).

*لأغراض الرسم استخدمت الباحثتين تكاليف التضخم بالقيم المطلقة .

المطلب الثالث : تكاليـــف التضخـــــم ومســـتوى المعيشـــة في العراق للمدة 1990ـ2012 إطار تحليلي

اولاً: توصيف الأنموذج القياسي لأثر تكاليف التضخم على مستويات المعيشة بالعراق.

ثانياً : تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج القياسي.

ثالثاً: قياس وتحليل أثر تكاليف التضخم على مؤشرات مستويات المعيشة في الاقتصاد العراقي .

أولاً: توصيف الأنموذج القياسي لأثر تكاليف التضخم على مستويات المعيشة بالعراق

لقد تم سابقا توضيح أن مستوى المعيشة هو متغير نوعي يمكن الاستدلال عليه من خلال عدة مؤشرات. ولقياس العلاقة الدالية بين تكاليف التضخم ومستويات المعيشة في العراق تم اختيار عدة مؤشرات تعبر عن متغير مستوى المعيشة التي يمكن من خلالها أن نستقصي الأوضاع المعيشية في العراق خلال مدة الدراسة، وهم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي)، الفقر المعبر عنه بخط الفقر المطلق قبل وبعد حسم البطاقة التموينية. ولكل متغير من هذه المتغيرات هناك عدة عوامل تؤثر فيه بالإضافة إلى متغير تكاليف التضخم. إن توصيف النماذج الخاصة بتكاليف التضخم ومستويات المعيشة يتم على أساس النظرية الاقتصادية، أو على المعلومات المتوافرة عن الظاهرة موضوع البحث والتي يستقصيها الباحث من المتغيرات التي تم قياسها في الفصل الثاني أومن البحوث والدراسات التطبيقية السابقة. وعلى وفق الاتي:-

أ- توصيف انموذج تكاليف التضخم وأثرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إن قياس العلاقة الدالية بين تكاليف التضخم و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، يمكن توصيفها أما علاقة لمتغير واحد أو لمتغيرات عدة في وقت واحد. وقد تم أخذ تكاليف التضخم ويرمز

له (Coi) ومعامل جيني(معامل التفاوت في توزيع الدخل (Gini) ، ويعبر عن نمط توزيع الدخل في العراق) ،وعرض النقد بالمفهوم الضيق ويرمز له (m1) كمتغيرات مستقلة . و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له (PCGDP) كمتغير تابع ، وكما هو موضح في المعادلة التالية –:

$$P\ C\ GDP=a+b1Coi+b2m1+b3Gini.....(6)$$

وطبقا للنظرية الاقتصادية فإن تكاليف التضخم لها علاقة وثيقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن القوة الشرائية تنخفض بفعل التضخم مما يسبب انخفاض في نصيب الفرد أو المجتمع من السلع والخدمات الحقيقية التي يحصلون عليها. أما العلاقة بين عرض النقد وحصة الفرد من الناتج فيرتبط معه بعلاقة موجبة ، إذ إن أي تأثير يحصل نتيجة التغير في عرض النقد سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي(44).فعندما تتخذ السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية لتحقيق زيادة مستمرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أو في متوسط دخل الفرد الحقيقي فيكون من خلال التاثير بالاستثمار كأهم محدد من محددات النمو الاقتصادي ، فسيضخ البنك المركزي كمية اضافية من النقود داخل الاقتصاد (زيادة عرض النقود)(45)، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة(والذي ينجم عنه زيادة الدخل وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي وبالتالي قد تؤدي إلى زيادة أحد أو بعض أو كل مكوناته(الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الإستيرادات)، و بالتالي فإن هذه الزيادة في الدخل ومن ثم الطلب الكلي ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، و بالعكس في حالة اتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فإنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة)، وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع أسعار الفائدة والذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات و هي إحدى مكونات الطلب الكلي وبالتالي فإن انخفاضها يسبب انخفاض في الطلب الكلي وهذا يفضي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي(46). نستنتج من ذلك أن نصيب الفرد يزداد أو ينخفض من الناتج المحلي الإجمالي تبعا للتغيرات التي تحدث في الناتج من زيادة أو نقصان . وبالنسبة لمعامل جيني وأثره على نصيب الفرد من الناتج فتوجد عدة نظريات اقتصادية ربطت بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي التي ظهرت في منتصف

الثمانينات Endogenous growth theory)، وتشير هذه النظريات إلى وجود آثار سلبية وآثار ايجابيه على حد سواء للتفاوت على النمو الاقتصادي . إذ يختلف تاثيره بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، حيث تكون العلاقة موجبة بين التفاوت في الدول المتقدمة التي تمتاز بزيادة ميلها الحدي للادخار ومن ثم حدوث التراكم الراسمالي . أما في الدول النامية فيكون تأثير التفاوت على النمو الاقتصادي سالباً وذلك كون البلدان النامية تمتاز بانخفاض ميلها الحدي للادخار وبالتالي انخفاض في التراكم الراسمالي، وأغلب الدراسات أعتبرت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياسا مهما للنمو الاقتصادي ومعامل جيني مقياسا يعبر عن التفاوت في الدخل(47).

ب- توصيف أنموذج أثر تكاليف التضخم على الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي):

يتأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بعدة عوامل بالإضافة إلى تكاليف التضخم ، ومن خلال دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص المقدرة في العراق للمدة من 1990-2012 يلاحظ بأنها تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، القوة الشرائية ويرمز لها (Purchasing power (PPO ، بالإضافة إلى تكاليف التضخم (Col) كمتغيرات مستقلة و الاستهلاك الخاص ويرمز له (CP) كمتغير تابع ، وكما توضحه المعادلة التالية :-

$$CP=a+b1Col+ b2PPO+b3GDP.....(7)$$

يشير المنطق الاقتصادي إلى ان هناك علاقة وثيقة وطردية بين تكاليف التضخم و الاستهلاك الخاص (العائلي). تتضح من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ يُعد مؤشر أسعار المستهلكين المصدر الوحيد الذي يتضمن بيانات شاملة حول التغييرات في أسعار المشترين للسلع الاستهلاكية والخدمات. وفي هذا الصدد هناك رأيان لأثر التضخم على الاستهلاك (الخاص)، الرأي الأول يذهب إلى أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى هبوط في الدخل الحقيقي، ولكي يحافظ المستهلكين على مستوى استهلاكهم فانهم يلجئون إلى تقليص مدخراتهم النقدية، فالتضخم وما ينجم عنه من تدهور في قيمة النقود وفقدان إحدى وظائفها المتمثلة بمخزن للقيمة يدفع المستهلكين إلى تفضيل السلع والخدمات على الموجودات النقدية مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب نقص الادخار، وأن ضعف رغبة الأفراد في الادخار وزيادة رغبتهم في الاستهلاك سيؤدي إلى نقص الاستثمار أي أرتفاع كلفة الرفاهية . بخسارة فائدة الادخار أو أرتفاع فائدة قروض الاستثمار (أرتفاع تكلفة الاستثمار) الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج القومي ومن ثم الوصول إلى حالة ركود بسبب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. وهذا هو واقع البلدان النامية التي تمتاز بأرتفاع ميلها الحدي للاستهلاك حتى في ظل التضخم الجامح . أما الرأي الثاني فيرى أن المستهلكين يمكنهم

مواجهة التضخم بتقليل مستوى استهلاكهم للحفاظ على حجم مدخراتهم للاحتياط من اخطار المستقبل غير المعلومة ، وعندما يحدث ذلك فإن الانخفاض في مستوى استهلاك المستهلك سيعمل بافتراض ثبات العوامل الأخرى على الافلات من الموجة التضخمية في الاقتصاد(48). كما أن زيادة القوة الشرائية للنقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص وذلك بسبب أثر الثروة، إذ إن أي زيادة في الثروة ستقود إلى التوسع في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة والأسهم مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليهما . والتي بدورها تؤدي إلى زيادة أسعارها ، مما يؤدي إلى زيادة قيمة ثروات الأفراد الذين يمتلكون السلع المعمرة والأسهم ، وهذا يحثهم على زيادة الإنفاق وخاصة على السلع المعمرة باعتبارها سلع راسمالية ، ومن وجهة نظر فريدمان ينظر اليها استثماراً(49). أماعن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص فهي علاقة طردية ، إذ إن أي تغيرات في مكونات الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تغير مماثل في الاستهلاك الخاص، وذلك كون الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو أحد بنود الطلب الكلي(الناتج) عند كينز . كما توضحه المعادلة التالية(50):-

$$Y=C+I+G+X-M \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

ت- توصيف أنموذج أثر تكاليف التضخم على الفقر:

تتم معرفة أثر تكاليف التضخم على الفقر من خلال مؤشر خط الفقر المطلق قبل وبعد حسم تكلفة البطاقة التموينية ، فمن خلال مؤشر خط الفقر المطلق في الاقتصاد العراقي يمكن التعبيرعن ظاهرة الفقر ، كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للمعيشة. إذ إنه يعكس مدى توفر الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الغذائية للسكان مضافاً إليه الأحتياجات الأساسية الأخرى من ملبس وماكل ومسكن وتعليم وصحة . إن خط الفقر المطلق يتأثر بالإضافة إلى متغير تكاليف التضخم (Col) فإنه يتأثر بالقوة الشرائية (PPO) ، معامل جيني (GIN) كمتغيرات مستقلة ، وأن خط الفقر المطلق (POV)قبل وبعد حسم تكلفة البطاقة التموينية كمتغير تابع، وكما يلي :-

$$POVB=a+b_1Col+ b_2PPO+b_3GIN\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

$$POVA=a+b_1Col+b_2PPO+b_3GIN\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

إذ إن:

POVB:خط الفقر المطلق قبل حسم البطاقة التموينية.

POVA:خط الفقر المطلق بعد حسم البطاقة التموينية.

وكما هو معروف يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكلا في الدخل الحقيقي للأفراد الذين تكون دخولهم النقدية لاتستجيب للأرتفاع في المستوى العام للأسعار وخاصة اصحاب الدخول الثابتة الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر وهذا مايعرف (بتأثير الدخول)(51). هذا بالنسبة لخط الفقر المطلق قبل حسم تكلفة البطاقة التموينية . أما علاقة تكاليف التضخم بخط الفقر بعد حسم تكلفة البطاقة التموينية تاتي من أهمية البطاقة التموينية كأسلوب تقنيني للاستهلاك تساهم في الاستقرار النسبي في أسعار المواد الغذائية عند مستويات منخفضة في السوق ، وبالتالي استقرار الاوضاع الاجتماعية على صعيد الأسرة والمجتمع ككل وتحقيق مستوى معاشي مقبول. ولذلك عدت بمثابة صمام أمان الحياة للعائلة العراقية ، إذ بدأ العمل فيها في ظل الحصار الذي فرض على العراق أبان التسعينيات ولغاية اليوم على الرغم من اختفاء أغلب محتوياتها ، وبالتالي فإن رفع الدعم عنها أو التقليل منها سيؤدي إلى إحداث أرتفاعات مهمة في مستوى أسعار تلك المواد الداخلة فيها(52). أما علاقة القوة الشرائية بالفقر تاتي من أن انحدارالقوة الشرائية باطراد يؤدي إلى أن يجعل الشرائح الأشد فقرا في المجتمع مجبرة غالبا على مقايضة ما تحصل عليه من سلة الطعام لكي تستطيع أن تشتري ضرورات أخرى(53). أما علاقة معامل جيني بالفقر فهي نتيجة الأثر التوزيعي بسبب التضخم الذي يفقر اصحاب الدخول المحدودة ، بينما يجعل اصحاب الدخول المرتفعة أشد ثراءً ،وهذا التحليل ينطبق على خط الفقر قبل وبعد حسم كلفة البطاقة التموينية على حد سواء. والجدول (10) يبين المتغيرات التي تم استعمالها في توصيف النماذج التي سيتم من خلالها قياس وتحليل أثر تكاليف التضخم على مستويات المعيشة بالعراق. وكالآتي :-

جدول (10)

متغيرات نماذج قياس وتحليل أثر تكاليف التضخم على مستويات المعيشة بالعراق

للمدة 1990-2012

المتغيرات	المصطلح	المتغيرات	المصطلح
Coi	تكاليف التضخم	M1	عرض النقد بالمفهوم الضيق
PCGDP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	GDP	الناتج المحلي الإجمالي
CP	الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي)	PPO	القوة الشرائية
POVB	خط الفقر المطلق قبل حسم تكلفة البطاقة التموينية	GIN	معامل جيني
POVA	خط الفقر المطلق بعد حسم تكلفة البطاقة التموينية		

الجدول من عمل الباحثتين بالاعتماد على النماذج القياسية التي تم توصيفها .

ثانياً : تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الأنمـــوذج القياسي

أن معظم السلاسل الزمنية تكون غير مسقرة . وتعني عدم الاستقرارية أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة في التباين فضلا عن كونها غير مستقرة في المتوسط (ليس لها استقرارية في الاتجاه

العام (Trend) والذي هو أحد عناصرها)، مما يجعل لها عدة اوساط تتذبذب حولها البيانات حتى عندما تكون السلسلة متجانسة . فهذه السلاسل توصف بأن لها سلوك غير مستقر ومتجانس (Non Homogenous stationary) وتحول إلى مستقرة بعد أخذ عدد مناسب من عمليات الفروق العملية ، أي تصبح السلسلة مستقرة بعد اخذ (d) من الفروقات، وأخذ اللوغارتم الطبيعي لبيانات السلسلة أو الجذر التربيعي لها أو مقلوب البيانات لمعالجة عدم ثبات التباين(54).

وقد اجتازت السلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بنماذج قيد الدراسة اختبارات الاستقرارية التالية :-

اولاً : اختبارات جذر الوحدة .

أ.اختبار ديكي- فولر الموسع لجذور الوحدة (ADF).

ب.اختبار فيلبس- بيرون (PP).

ثانياً: اختبار دالة الارتباط الذاتي (AC) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (APC).

ثالثاً: اختبار جوهانسن – جوسليوس للتكامل المشترك.

كما ظهرت المتغيرات التي اضيفت إلى النماذج الاربعة المعبرة عن مستويات المعيشة(*) أنها متكاملة من الدرجة الأولى(1)I، باستثناء معامل جيني الذي ظهر في الملحق (1) غير مستقر من خلال قيمة دربن واتسن و(p-valu).

(*) راجع الملاحق : (1 ، 2 ، 3 ، 4).

(**)تم استبعاد بعض المتغيرات التي تم ذكرها في الجانب التوصيفي للنماذج عند التقدير و ذلك لعدم اجتيازها الاختبارات الاقتصادية والإحصائية القياسية.

ثالثاً: قياس وتحليل أثر تكاليف التضخم على مؤشرات مستويات المعيشـــة في الاقتصـــاد العراقـــي .

أ- قياس وتحليل أثر تكاليف التضخم على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990- 2012 وبالأسعار الثابتة:-

1 – تقدير الأنموذج

يتم تقدير الأنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) واعتماد نتائجها قياسيا بعد اجتيازها جميع الاختبارات الخاصة بفروض الأنموذج . وكانت الصيغة المتبعة في التقدير الصيغة اللوغارتمية المزدوجة، وهي أفضل الصيغ التي يتم التوصل من خلالها إلى افضل النتائج المقدرة . وكانت نتائج التقدير(**) كما هي في جدول (11) كالآتي:-

جدول (11)

نتائج قياس وتقدير أثر تكاليف التضخم على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990- 2012 وبالأسعار الثابتة .

A / B	الأنموذج				R^2	$\bar{R}^2$	*F*	*D.W*	SPR	Klein	P.value
	constant	Log_2 COI	Log_2 M1	Log_2T							
Log_2 PCGDP	0.329	-0.021	0.188	0.001	73.1	68.4	15.413	1.97	Nil	Nil	0.000

المصدر: من عمل الباحثتين استنادا إلى البرنامج الجاهز(Eviews 7) 2012.

$$Log_2 PCGDP = 0.329 - 0.021\ Log_2 Coi + 0.188\ Log_2 M1 + 0.001T \ldots\ldots (11)$$

تشير نتائج التقدير للأنموذج أعلاه أن الاشارات تتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية، فطبقاً للنظرية الاقتصادية فإن تكاليف التضخم تتناسب عكسيا مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، فعندما يزداد (Coi) بمقدار (1%) ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (0.021%)، وذلك لان القوة الشرائية تنخفض بفعل التضخم مما يسبب انخفاض في نصيب الفرد او المجتمع من السلع والخدمات التي يحصلون عليها. أما عرض النقد بالمفهوم الضيق فيتناسب طرديا مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، فعند زيادة عرض النقد بمقدار (1%) يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (0.188%). وللأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الأخرى غير المضمنة في الأنموذج تم اضافة متغير الاتجاه الزمني (T)ليعكس لنا تاثير الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال مدة الدراسة والذي رصد وجود اتجاه متزايد لنصيب الفرد من الناتج بمقدار(0.001) .

2ـالاختبارات الإحصائية القياسية للأنموذج

يبين الجدول (11) أن القدرة التفسيرية للأنموذج كانت جيدة استنادا إلى معامل التحديد (R^2) الذي يبلغ (73.1%) كما يظهر من الأنموذج أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر (73.1%) من التغير في المتغير التابع، وأن الأنموذج ككل ذو معنوية إحصائية وفقا لاختبار (F) الذي بلغ (15.413) مقارنة بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5 %أو1%) ودرجة حرية (F19). هذا وقد اجتاز الأنموذج كافة الاختبارات القياسية حيث يشير الأنموذج إلى خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وفقا لاختبار دربن واتسن (DW) عند مستوى معنوية (1 % و5 %) ودرجة حرية (20)، كما أن الأنموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وفقا لاختبار ارتباط الرتب لسبيرمان (SPR) وخلوه من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وفقا لاختبار (Klein). وفيما يتعلق باختبار معنوية المعلمات المقدرة (P.value) ، فقد أظهرت نتائج الدالة أن جميع المتغيرات المستقلة و الداخلة في الدالة لها مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من(5%) مما يعني أن هذه المتغيرات لها تأثير جوهري ومعنوي.

ب- قياس وتحليل أثر تكاليف التضخم على الإنفاق الاستهلاكي الخاص العائلي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990ـ2012 وبالأسعار الثابتة :ـ

1-تقدير الأنموذج

تم تقدير الأنموذج وفق الصيغة اللوغارتمية المزدوجة. وكانت نتائج التقدير كما هي في جدول (12) كالآتي:

جدول (12)

نتائج قياس وتقدير أثر تكاليف التضخم على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2012 وبالأسعار الثابتة .

A / B	الأنموذج constant	Log_2 COI	Log_2 PPO	Log_2 GDP	R^2	$\bar{R}^2$	*F*	*D.W*	SPR	Klein	P.value
Log2 Cp	0.110	0.013	0.427	0.383	83.5%	80.5 %	28.607	1.321	Nil	Nil	0.000

المصدر: من عمل الباحثتين استنادا إلى البرنامج الجاهز (Eviews 7) 2012.

$$^{(*)}Log_2CP=0.110+0.013Log_2COI+0.427Log_2PPO+0.383Log_2GDP\ldots\ldots\ldots (12)$$

توضح المعادلة المقدرة (12) بأن نتائج التقدير جاءت متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية،وذلك من خلال الاشارات والاختبارات الإحصائية القياسية . إذ تبين من نتائج التقدير لأنموذج تكاليف التضخم وأثرها على الإنفاق الاستهلاكي بالعراق أن تكاليف التضخم تتناسب طرديا مع الإنفاق الاستهلاكي

(*) (Log_2) تعني اللصيغة اللوغارتمية المزدوجة .

الخاص (العائلي) بالأسعار الثابتة ، فعندما يزداد (Coi) بمقدار(1%) يرتفع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار(0.013%) إذ ترتفع أسعار السلع والخدمات التي يحركها الإنفاق الاستهلاكي العائلي . إذ يزيد المستهلك إنفاقه كي يحافظ على نمط إنفاقه الاستهلاكي بمستواه السابق للتضخم وهذه هي (ضريبة التضخم) . كما أن زيادة القوة الشرائية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار (0.427 %)، وذلك بسبب أثر الثروة فعندما تزداد القوة الشرائية يشعر الأفراد بأنهم اغنياء فيزداد إنفاقهم الاستهلاكي تبعا لذلك. كما ويلاحظ من خلال دالة الاستهلاك المقدرة أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يعتمد وبمقدار (0.383%)على الناتج المحلي الإجمالي، وأن اشارة هذا الاخير موجبة للتأكيد على العلاقة الطردية بينه وبين الإنفاق الاستهلاكي الخاص من خلال زيادة مكونات أو احد مكونات الناتج المحلي الإجمالي كزيادة الدخل (الأجور والرواتب).

2ـ الاختبارات الإحصائية القياسية للأنموذج

يبين الجدول (12) أن القدرة التفسيرية للأنموذج كانت جيدة استنادا إلى معامل التحديد (R^2) الذي يبلغ (83.5%) ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر(83.5%) من التغيرات في المتغير التابع ، وأن الأنموذج ككل ذو معنوية إحصائية وفقا لاختبار (F) الذي بلغ (28.607) مقارنة بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5% أو1 %) ودرجة حرية (F19). هذا وقد اجتاز الأنموذج كافة الاختبارات القياسية حيث يشير الأنموذج إلى خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وفقا لاختبار دربن واتسن (DW) عند مستوى معنوية (0.01% و0.05%) ودرجة حرية (20) ، كما أن الأنموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وفقا لاختبار ارتباط الرتب لسبيرمان (SPR) وخلوه من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وفقا لاختبار (Klein). وفيما يتعلق باختبار معنوية المعلمات المقدرة (P.value)، فقد أظهرت نتائج الدالة أن جميع المتغيرات المستقلة والداخلة في الدالة لها مستوى معنوية(0.000) وهي اقل من (5%) مما يعني أن هذه المتغيرات لها تأثير جوهري ومعنوي في الأنموذج المقدر والذي يوضحه جدول(12).

ج-قياس وتحليل أثر تكاليف التضخم على الفقر في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2012 وبالأسعار الجارية والثابتة.

يتم معرفة أثر تكاليف التضخم على الفقر من خلال مؤشر خط الفقر المطلق قبل حسم تكلفة البطاقة التموينية(**) ، فمن خلال مؤشر خط الفقر المطلق في الاقتصاد العراقي تتبين نسبة مستويات المعيشة للأفراد والأسر أن كانت فوق هذا الخط أوتحت هذا الخط في الاقتصاد العراقي.

1.تقدير الأنموذج

تم تقدير الأنموذج وفق الصيغة اللوغارتمية المزدوجة. وكانت نتائج التقدير(**) كما هي في جدول (13) كالآتي:

جدول (13)

نتائج قياس وتقدير أثر تكاليف التضخم على خط الفقر المطلق في الاقتصاد العراقي قبل حسم كلفة البطاقة التموينية (بالأسعار الجارية) للمدة 1990-2012.

A / B	الأنموذج				R^2	$\bar{R}^2$	F	D.W	SPR	Klein	P.value
	Constat	Log_2 COI	Log_2 PPO	Log_2 T							
Log2 POVB	1.406	0.129	-1.995	0.018	92.8	91.6	73.486	1.297	Nil	Nil	0.000

المصدر: من عمل الباحثتين استنادا إلى البرنامج الجاهز(Eviews 7) 2012.

$$Log_2POVB = 1.406 + 0.129 Log_2 Coi - 1.995 Log_2 PPO + 0.018 T \ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

يتضح من المعادلة (13) أن اشارات الأنموذج المقدر متوافقة مع المنطق الاقتصادي والذي يفترض بان تكاليف التضخم تتناسب طرديا مع الفقر، فعندما يزداد (Coi) بمقدار (1%) تزداد نسبة الفقر بمقدار (0.13%). وذلك لأن التضخم يقود إلى آثار توزيعية كثيرة تؤدي بدورها إلى زيادة الفقر المعبر عنه بخط الفقر المطلق. أما القوة الشرائية فتتناسب عكسيا مع خط الفقر المطلق فعند زيادة القوة الشرائية بمقدار (1%) ينخفض خط الفقر المطلق بمقدار (1.995%)، والسبب يعود إلى أن زيادة القوة الشرائية تعني ضمنا زيادة الدخل وانخفاض الضغوط التضخمية وبالتالي فإن الأثر التوزيعي يكون ايجابيا يعكسه انخفاض خط الفقر المطلق. وللاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الأخرى غير المضمنة في الأنموذج

(**) تم قياس خط الفقر المطلق بعد حسم قيمة البطاقة التموينية واعتباره بالأسعار الثابتة إذ لايمكن تحويل خط الفقر المطلق إلى الأسعار الثابتة لان استخراجه لاغلب السنوات يعتمد على الرقم القياسي للمواد الغذائية والمستهلك ، وكانت نتائج الاختبارات الاقتصادية والإحصائية القياسية متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، اذ رفعت تكاليف التضخم نسبة خط الفقر إلى (0.137 %).

(***) تم استبعاد بعض المتغيرات التي تم ذكرها في الجانب التوصيفي للنماذج عند التقدير و ذلك لعدم اجتيازها الاختبارات الاقتصادية والإحصائية القياسية.

تم اضافة متغير الاتجاه الزمني (T) والذي رصد وجود اتجاه متزايد لخط الفقر المطلق قبل حسم تكلفة البطاقة التموينية بمقدار(0.018) وذلك بسبب العوامل الأخرى غير المضمنة في الأنموذج.

2ـ الاختبارات الإحصائية القياسية للأنموذج

يبين الجدول (13) أن القدرة التفسيرية للأنموذج كانت جيدة استنادا إلى معامل التحديد (R^2) الذي بلغ (92.8%) كما يظهر من الأنموذج أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر(92.8%) من التغير في المتغير التابع، وأن الأنموذج ككل ذات معنوية إحصائية وفقا لاختبار (F) الذي بلغ (73.486) مقارنة بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5% او1 %) ودرجة حرية (F19) . هذا وقد اجتاز الأنموذج كافة الاختبارات القياسية إذ يشير الأنموذج إلى خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وفقا لاختبار دربن واتسن (DW) عند مستوى معنوية (1%،5 %) ودرجة حرية (20) ، كما أن الأنموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وفقا لاختبار ارتباط الرتب لسبيرمان (SPR) وخلوه من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وفقا لاختبار (Klein) . كما أظهرت نتائج الاختبار أن جميع المتغيرات المستقلة و الداخلة في الدالة لها مستوى معنوية (0.000) والتي توضحها قيمة(P.value)، إذ إنها أقل من (5%) مما يعني أن الأنموذج بجميع متغيراته معنوي.

ومما تقدم نستنتج أن تكاليف التضخم كان تاثيرها الأقوى متجسد في أرتفاع نسبة الفقر في العراق. والذي ينعكس بشكل سلبي على تحسين المستوى المعاشي للمواطنين، إذ بلغت (0.13%) لخط الفقر المطلق قبل حسم كلفة البطاقة التموينية(بالأسعار الجارية) و (0.137%) لخط الفقر المطلق بعد حسم كلفة البطاقة التموينية (أي بالأسعار الثابتة) . في حين كان نصيب الفرد من الناتج يحتل المرتبة الثانية بنسبة (0.021%)، أما الإنفاق الاستهلاكي الخاص كان بالمرتبة الاخيرة من حيث أثر تكاليف التضخم على مستويات المعيشة إذ بلغت نسبة التكاليف (0.013 %). وهذا يعني ضمناً أن قاعدة هرم أثر تكاليف التضخم على مستويات المعيشة بالعراق تبدأ بتكاليف التضخم ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص الذي لايساعد على الادخار ومن ثم التراكم الراسمالي.

إذ أن المستهلك يزيد إنفاقه على حساب الادخار ونقص الاستثمار بخسارة فائدة الادخار أو ارتفاع فائدة قروض الاستثمار(ضريبة التضخم) . وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (النمو الاقتصادي الحقيقي) وصولا إلى ارتفاع نسبة الفقر بالعراق ومن ثم الوصول لرأس الهرم وهو انخفاض مستويات المعيشة بنسبة (0.164%) و(0.171%). وكما يوضحه الشكل التالي:-

شكل (6)

هرم تكاليف التضخم و أثرها على مستويات المعيشة بالعراق للمدة 1990-2012

المصدر: الشكل من إعداد الباحثتين استنادا إلى نتائج التقدير في المطلبين الثاني والثالث.

الاستنتاجات:-

من خلال دراستنا لتحليل تكاليف التضخم وأثرها على مستويات المعيشة بالعراق يمكن أن نوجز مجموعة من الاستنتاجات كما في أدناه:-

1-إن الاثبات التحليلي الذي توفر لدينا حول مؤشرات تكاليف التضخم في العراق يشير إلى أن معدلات التضخم العالية فضلا عن اتباع بعض السياسات السعرية قد أدت إلى توزيع الدخول لصالح اصحاب الدخول المتغيرة غير الثابتة، مما أدى ذلك إلى المزيد من سوء توزيع الدخل، وازدياد الفجوة بين الفقراء والاغنياء هذا ما عكسته قيم معامل جيني طول فترة الدراسة. كذلك أثبت التحليل ارتفاع عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر من خلال ما وضحته نسب خط الفقر المطلق والمدقع قبل وبعد حسم تكاليف البطاقة التموينية ، إذ لوحظ تقارب خط الفقر المدقع مع خط الفقر المطلق طيلة المدة 1991-1999 نتيجة أرتفاع الأسعار مما جعل الأفراد يوجهون النسبة الأكبر من الدخل إلى السلع الأكثر ضرورة وهي المواد الغذائية .

2- تبين النتائج الإحصائية أن الطلب النقدي ضعيف الحساسية تجاه تغيرات سعر الفائدة وهذا يعني بأن أثر الاحلال للموجودات المالية هو ضعيف بسبب صغر السوق المالية والنقدية وذلك لعدم وجود المتعاملين الذين يتحملون مخاطر التقلب في القيمة الراسمالية للسندات وعليه تمارس الموجودات المالية دورا ضئيلا في بناء الموجودات للاقتصاد العراقي.

3- توصلت الباحثتان من خلال قياس تكاليف التضخم في العراق للمدة 1990-2012 إلى أن النقود في الاقتصاد العراقي بالإضافة إلى كونها سلعة ضرورية لأغراض المعاملات فهي تعد سلعة سياسية تأثرت بالأوضاع السياسية التي مر بها العراق منذ عام 1990-2012 ولغاية يومنا هذا ، كون أغلب النقود ذات طابع نفطي والنفط سلعة سياسية تتأثر بالاوضاع السياسية والعالمية. على الرغم من أن السياسة النقدية بعد أحداث عام 2003 استطاعت ومن خلال استخدام ادواتها الغير مباشرة في الحفاظ على سعر صرف جيد للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال مزاد العملة الاجنبية الذي يعتبر سوق الصرف المركزية القائدة لمعدلات صرف الدينار العراقي كما استخدم كمؤشر لتثبيت توقعات الجمهور التضخمية من خلال خفض سرعة دوران النقود وزيادة الطلب عليها وتعزيز قيمة الدينار العراقي .

4 – تشير نتائج التحليل القياسي إلى صحة فرضية البحث ، إذ أن كلفة التضخم كان تأثيرها على مؤشرات مستويات المعيشة متذبذبا. إذ يبين التحليل إلى أن نسبة أثر تكاليف التضخم على مؤشر خط الفقر المطلق قد تصدر المؤشرات الأخرى إذ تسببت تكاليف التضخم في زيادة نسبة الفقر من خلال خط الفقر المطلق قبل حسم تكلفة البطاقة التموينية بمقدار (0.13%) في حين خفضت هذه التكاليف نسبة

(0.021%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أما الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) فكان بالمرتبة الاخيرة من حيث نسبة تأثير التكاليف عليها فقد بلغت نسبتها (0.013 %) من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وأن مجمل آثار التكاليف على المؤشرات الثلاثة لمستويات المعيشة بلغت (0.164%) ، وهذا يعني أنّ متوسط نمو سنوي للتضخم (71.4%) نتج عنه متوسط تكاليف تضخم بمقدار (30.24) أدت إلى انخفاض في مستويات المعيشة في الاقتصاد العراقي بنسبة (0.164%) للمدة من 1990–2012. وذلك بتاثير الحرب والعقوبات الاقتصادية ، وما تبعها من آثار سلبية كالنقص الكبير في المعروض السلعي وأرتفاع الأسعار وغيرها، هذه العوامل انعكست سلبا على مستوى معيشة وحياة المجتمع العراقي.

5- أشارت الدراسة القياسية إلى أن أثر تكاليف التضخم على خط الفقر المطلق بعد حسم كلفة البطاقة التموينية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990- 2012 بلغت (0.137%) ، وهذا يدل على دور البطاقة التموينية كأحد الإجراءات المتخذة في التخفيف من الفقر وتحسين المستوى المعاشي، وهذا يعني أنّ متوسط سنوي للتضخم (71.4%) نتج عنه متوسط تكاليف تضخم بمقدار (30.24) أدت إلى انخفاض في مستويات المعيشة في الاقتصاد العراقي بنسبة (0.171%) للمدة من 1990–2012. مع أن فارق النسبة بين أثر تكاليف التضخم على خط الفقر المطلق قبل حسم كلفة البطاقة التموينية وبعدها لم يكن كبيرا، وذلك للنقص الكبير في مفردات البطاقة ورداءة نوعيتها، جميعها عوامل أدت إلى انخفاض مستوى معيشة المواطن العراقي خلال مدة الدراسة.

ـ التوصيات :ـ

في ضوء الاستنتاجات الواردة أعلاه توصي الباحثة بما يلي :-

1-استمرار البنك المركزي العراقي بالتصدي للتضخم واستهدافه بنسبة (3%-4%) لإزالة تكاليفه المفروضة على المجتمع من خلال ادواته السعرية التي يستخدمها في هذا الاتجاه وضرورة التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي لضمان تحقيق بيئة تفضي إلى الاستقرار والنمو.

2-على السياسة المالية في العراق أن تعيد النظر في هيكل وتوزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع عن طريق اتباع سياسة ضريبية سليمة تعمل على امتصاص الدخول العالية والأرباح وذلك عن طريق اتباع نظام الضريبة التصاعدي آخذة بنظر الاعتبار طبيعة سلم الدخول التي تفرض عليها تلك الضرائب .

3-تنشيط السوق المالية وتعزيز دور الوساطة المالية ، إذ أن سوق راس المال يلعب دورا كبيرا في دفع عجلة النشاط الاقتصادي باعتباره وعاءً ضروريا لحشد وتعبئة المدخرات الوطنية ولجذب الاستثمارات الاجنبية .

4-بما أن النقود اغلبها نفطية في الاقتصاد العراقي فيجب تنوع مصادرها عن طريق تنشيط القطاعات الاقتصادية كي يصبح العراق مصدرا للسلع والخدمات بنسبة قريبة من مقدار تصدير سلعة النفط .

5-رفع سعر الفائدة الاسمي الذي تدفعه المصارف على ودائع الافراد إلى مستوى معقول يشجع الأفراد على الاحتفاظ بجزء من موجوداتها على شكل ودائع وبما يساهم في تقليص حجم كتلة النقد المتداولة لدى الافراد، وهذا يؤدي بدوره إلى امتصاص فائض الطلب وبالتالي انخفاض معدلات التضخم وتحقيق مصدر لقوة شرائية جديدة للافراد.

6-قيام الدولة العراقية بتنفيذ المشاريع الاستثمارية لتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وقطع المساعدات لمن هم قادرين على العمل وتوجيهها إلى من هم غير قادرين على العمل (كبار السن، المعوقين، الأرامل) وتوفير كافة الخدمات لهم مجانا بما فيها الصحة والملبس والماكل .....الخ ، ليتسنى لهم الخروج من دائرة الفقر .

7- زيادة وتحسين مفردات البطاقة التموينية للتخفيف من حدة الفقر بعدما اثبت التحليل القياسي بان تكاليف التضخم بعد حسم البطاقة كانت مساوية تقريبا لنسبة التكاليف قبل حسم البطاقة ، كي تستطيع بذلك البطاقة التموينية اداء دورها كأحد ادوات الدعم المستعملة في التخفيف من الفقر وتحسين المستوى المعاشي للطبقات المحدودة الدخل والطبقات ذات الدخل المنخفض .

8-على الدولة تحقيق الاستقرار الامني والسياسي لأنه يعد سببا مباشرا في انخفاض نسبة التضخم وتكاليفه وبالتالي ارتفاع في مستويات معيشة المجتمع من خلال العمل الجاد من قبل الدولة للحد من العنف لغرض استمرار عملية التنمية ليتسنى لنا تحسين مستوى معيشة المجتمع العراقي .

9-أن تتناول الدراسات اللاحقة دراسة وقياس فوائد التضخم على مستويات المعيشة ومن ثم مقارنتها بالتكاليف كي يتسنى لواضعي وراسمي السياسات الاقتصادية من تحديد التكاليف الحقيقية التي تتحملها الأسر العراقية .

ومن الله التوفيق

قائمة المصادر

1-Bennett McCallum, Monetary Economics, theory and policy, Facsimile edition, New York, USA.1989, p124.

2-Martin J. Bailey, The Welfare Cost of Inflationary Finance,The Journal of Political Economy, Vol: 64, No. 2 Apr 1956, The Published by University of Chicago Press. Accessed 2011, p 97-98.

3-Friedman, M, The Optimum Quantity of Money. In: Milton Friedman (Ed), Quantity of Money and Other Essays, Aldine Publishing Company, Chicago, 1969, p6.

4-Stanley fischer, Towards an Understanding of the costs of inflation, Carnegie, Rochestr Conferen Series on Public Policy, vol: 15, Autumn1981, p18.

5-Rangan Gupta and Josine Uwilingiye ,Measuring the welfare of inflation in south Africa,Areconsideration, Department of Economics Working Paper Series, University of Pretoria, 2008,p3-9.

6-Jagdish Handa, Monetary Economics, 2nd edition, London and Newyork, 2009, p116.

7-سامي خليل ، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية للتوزيع والنشر ، الطبعة الثالثة ، الكويت 1986 ، ص657 .

8- Dajana Cvrlje & Tomislav Coric, Macro & micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy, he case of Croatia, F E B – Working Paper Series, 2010.p2-12.

9-Robert Triest, Living Standards &Economic Growth A Primer, Federal Reserve Bank of Boston New England Economic Adventure ,2010 , p1.

10-Martin J. Bailey, The Welfare Cost of Inflationary Finance, op ,cit , p 97-98.

theory and policy, op ,cit ,p126. 11-Bennett McCallum, Monetary Economics

12-Apostolos Serletis, The Demand for Money Theoretical and Empirical

2nd edition, University o f Calgary, Canada,2007,p77. Approaches ,

13-Apostolos Serletis, The Demand for Money Theoretical, op,cit ,p75-76.

14-Martin J. Bailey, The Welfare Cost of Inflationary Finance, op ,cit ,p 97–110.

15-Stanley Fischer, Towards an Understanding of the costs of inflation ,op,cit , p 5-142.

16-Ben Craig and Guillaume Rocheteau ,Inflation and welfare,op,cit,p52.

17-Paul Gomme, Economic Commentary On the Cost of Inflation, Federal Reserve Bank of Cleveland, MAY 15, 2001,p3.

18-Rangan Gupta and Josine Uwilingiye ,Measuring the welfare of inflation in south Africa,2009.op,cit,p3-5.

19-Rangan Gupta and Josine Uwilingiye ,Measuring the welfare of inflation in south Africa,2009, op,cit,p7.

20-Carl E. Walsh, Monetary Theory and Policy, 3Th edition. The MIT Press ambridge,2010,p57.

21-صادق زوير لجلاج ، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة 1990-2007 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد 2011 ، ص 106 .

22- صادق زوير لجلاج ، مصدر سابق ، ص106.

23-التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013 ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، بغداد 2014 ، ص33

24-مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي ، بغداد2008 ، ص16 .
http://www.cbi.iq/index.php?pid=Publications&lang=ar

-Sen, A , Development Which Way Now, Economic Journal, Vol: 93, Issue 372, 25 .1983, P745-762

26-التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013 ، مصدر سابق، ص29 .

27 -محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، الطبعة الرابعة، عمان 2010 ، ص321

28-التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008 , بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء 2009، صفحات متفرقة .

29-UNDP, Human development report,1990, p.97

30–تقرير التنمية البشرية ، نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ترجمة لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) 2013 ، جدول (1) دليل التنمية البشرية وعناصره ، ص 158 .

31–الخلاصة التنفيذية لخطة التنمية الوطنية 2013–2017 ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2013 ، ص6.

32-تقرير البعثة المشتركة بين منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) إلى العراق الصادر عن مقر البعثة في روما عام 1993 ، ص9، الوثيقة W/V/ 1502/AR.

33 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء,مديرية الحسابات القومية.

34-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء, تقرير عن احوال المعيشة 2004, ص5-6 .

35-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الخلاصة التنفيذية للمسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة في العراق ، بغداد 2012، ص20-50.

36-حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 38 ،2007 ،ص102 .

37-Apostolos Serletis, The Demand for Money, op,cit,p75-76.

38-سحر قاسم ، سياسة البنك المركزي العراقي النقدية هل هي سياسة تقديرية ام سياسة قاعدة نقدية ، بحث غير منشور ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية،بغداد 2013،ص12.

39-مصطفى كامل رشيد ، مصدر سابق ، ص80 .

40-Sally Newhall ,Barbara Studenmund, David Studenmund, Using Econometrics A practical Guied, 6th edition, International Edition , 2012,p106-110.

41-مقابلة مع المستشار ، الدكتور مظهر محمد صالح ، 20 /12 /2014 .

42-هجير عدنان زكي امين ، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، دار الفكر ،الطبعة الأولى ، دمشق 2008، ص306-307.

43-تكاليف اعادة اعمار المشاريع واقع وتقييم، دراسة رقم 999 خاصة بوزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، خطة دراسات الوزارة لعام 1993، ص24 .

44-.أودين منسيفيلد، ناريمان بهرافش ، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني،عمان، الاردن 1988،ص363-373.

45-عوض فاضل الدليمي ، عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 1990، ص587-596.

46-عبد الحسين جليل ألغالبي ، سوسن كريم الجبوري ، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة،بحث منشور،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة 2008، ص3.

47-أحمد مصطفى البطران، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 980-2010 ، رسالة ماجستيرمنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة ، فلسطين 2013 ، صفحات متفرقة 8-عوض فاضل الدليمي ،مصدر سابق ، ص681-682.

49-David C. Colander, Macroeconomics, 6th edition, Middlebury College, Library of Congress in Publication Data, 2004, p343-348.
50-Rachid Bendib, Microeconomie texte imprime , Traitement mathematique& exercices avec corriges, 8ed edition , OPU , Alger , 2001,p33.
51- علي عبد القادر علي، السياسات الاقتصادية والفقر ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2007 ،ص10.
52--ثائر العاني ، ورقة عمل حول إشكالية البطاقة التموينية الواقع والمستقبل ، جريدة المدى .
53- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 38 ،2007،ص3.
54- احلام حنش الكَاطع ، اختبارات التكامل الكسرى في نماذج ARIMA ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد 2007،ص20.

ملحق (1)

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمؤشر تكاليف التضخم ومؤشرات مستويات المعيشة في العراق وبالأسعار الثابتة للمدة 1990-2012 باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع(ADF)

المتغيرات	الصيغة	معلمة δ	τ Tau المحتسبة	τ Tau الجدولية	مستوى المعنوية %	D-W	p-valu	مستوى	نتيجة الاختبار
COI	حد ثابت وبدون اتجاه	-1.226	-5.555	-3.808 -3.020 -2.650	%1 %5 %10	2.06	0.0000	1	مستقر
	حد ثابت واتجاه	-1.224	-5.368	-4.498 -3.658 -3.268	%1 % 5 %10	2.07	0.0001	1	مستقر
PCGDP	بدون حد ثابت بدون اتجاه	-1.068	-7.166	-2.679 -1.958 -1.607	%1 %5 %10	1.77	0.0000	1	مستقر
	حد ثابت وبدون اتجاه	-1.076	-7.475	-3.788 -3.012 -2.646	%1 % 5 %10	1.99	0.0000	1	مستقر
	ثابت واتجاه	-1.066	-7.073	-4.467 -3.644 -3.261	%1 %5 %10	2.01	0.0000	1	مستقر
CP	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-0.783	-5.765	-2.679 -1.958 -1.607	%1 % 5 %10	2.10	0.0000	1	مستقر
	حد ثابت وبدون اتجاه	-0.773	-5.586	-3.788 -3.012 -2.646	%1 %5 %10	2.19	0.0000	1	مستقر
	ثابت واتجاه	-0.855	-5.311	-4.467 -3.644 -3.261	%1 % 5 %10	2.05	0.0018	1	مستقر
PovB	بدون ثابت وبدون اتجاه	-1.696	-9.404	-2.685 -1.959 -1.607	%1 %5 %10	1.95	0.0000	1	مستقر
PovA	بدون ثابت وبدون اتجاه	-1.696	-9.351	-2.685 -1.959 -1.607	%1 % 5 %10	1.95	0.0000	1	مستقر
M1	حد ثابت وبدون اتجاه	-1.244	-5.573	-3.808 -3.808 -2.650	%1 %5 %10	2.01	0.0000	1	مستقر
GDP	حد ثابت وبدون اتجاه	-1.037	-7.936	-3.788	%1 % 5 %10	2.08	0.0000	1	مستقر

					3.012 - 2.646				
مستقر	1	0.0000	2.05	%1 %5 %10	- 3.808 - 3.020 - 2.650	- 6.045	- 1.343	حد ثابت وبدون اتجاه	PPO
مستقر	1	0.0000	2.05	%1 % 5 %10	- 4.498 - 3.658 - 3.268	- 5.891	- 1.345	حد ثابت واتجاه عام	
غير مستقر	2	0.3321	1.05	%1 %5 %10	- 3.788 - 3.012 - 2.646	- 5.320	- 1.147	حد ثابت واتجاه عام	GIN(*)

المصدر: من عمل الباحثتين استنادا إلى البرنامج الجاهز(7 Eviews)2012.

ملحق (2)

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمؤشرتكاليف التضخم ومؤشرات مستويات المعيشة في العراق وبالأسعار الثابتة للمدة 1990-2012 باستخدام اختبار(PP)

المتغيرات	الصيغة	معلمة δ	τ Tau المحتسبة	τ Tau الجدولية	مستوى المعنوية %	D-W	p-valu	مستوى الفروق	نتيجة الاختبار
COI	حد ثابت وبدون اتجاه	-1.226	-5.710	-3.808 -3.020 -2.650	%1 %5 %10	2.06	0.0002	1	مستقر
	حد ثابت واتجاه	-1.224	-5.368	-4.498 -3.658 -3.268	%1 % 5 %10	2.07	0.0001	1	مستقر
PCG DP	بدون حد ثابت بدون اتجاه	-1.161	-9.782	-2.685 -1.959 -1.607	%1 %5 %10	1.35	0.0000	1	مستقر
	حد ثابت وبدون اتجاه	-1.161	-9.902	-3.808 -3.020 -2.650	%1 % 5 %10	1.64	0.0000	1	مستقر
	ثابت واتجاه	-1.143	-10.148	-4.498 -3.658 -3.268	%1 %5 %10	1.74	0.0000	1	مستقر
CP	حد ثابت وبدون اتجاه	-1.407	-6.417	-3.831 -3.029 -2.655	%1 % 5 %10	2.00	0.0000	1	مستقر
	ثابت واتجاه	-1.419	-6.288	-4.532 -3.673 -3.277	%1 %5 %10	2.02	0.0004	1	مستقر

(*) لقد ظهر معامل جيني غير مستقر بموجب اختبار ديكي فولر الموسع مما استوجب استبعاده من النماذج .

PovB	ثابت وبدون اتجاه	-0.216	-6.442	%1 % 5 %10	-3.788 -3.012 -2.646	1.42	0.0000	1	مستقر
	ثابت واتجاه	-1.149	-6.216	%1 %5 %10	-4.532 -3.673 -3.277	1.80	0.0000	1	مستقر
PovA	ثابت وبدون اتجاه	-1.256	-6.056	%1 % 5 %10	-3.831 -3.029 -2.655	1.73	0.0001	1	مستقر
	ثابت واتجاه	-1.271	-6.179	%1 %5 %10	-4.532 -3.673 -3.277	1.72	0.0004	1	مستقر
M1	حد ثابت وبدون اتجاه	-1.244	-11.587	%1 % 5 %10	-3.808 -3.020 -2.650	2.11	0.0000	1	مستقر
	حد ثابت واتجاه عام	-1.243	-11.636	%1 %5 %10	-4.498 -3.658 -3.268	2.12	0.0000	1	مستقر
	بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام	-1.233	-7.127	%1 % 5 %10	-2.685 -1.959 -1.607	2.08	0.0000	1	مستقر
GDP	وجود الحد الثابت وبدون اتجاه	-1.037	-8.227	%1 %5 %10	-3.788 -3.012 -2.646	1.49	0.0000	1	مستقر
	وجود حد ثابت واتجاه	-1.011	-9.615	%1 % 5 %10	-4.467 -3.644 -3.261	1.64	0.0000	1	مستقر
	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-1.000	-6.455	%1 %5 %10	-2.679 -1.958 -1.607	1.18	0.0000	1	مستقر
PPO	حد ثابت وبدون اتجاه	-1.343	-8.533	%1 % 5 %10	-3.808 -3.020 -2.650	2.05	0.0000	1	مستقر
	حد ثابت واتجاه عام	-1.345	-10.713	%1 %5 %10	-4.498 -3.658 -3.268	2.05	0.0000	1	مستقر
	بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام	-1.338	-8.536	%1 % 5 %10	-2.685 -1.959 -1.607	2.05	0.0000	1	مستقر

المصدر: من عمل الباحثتين استنادا إلى البرنامج الجاهز(Eviews 7)2012.

ملحق (3)

نتائج اختبار: دالة الارتباط الذاتي (AC) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (APC) لجميع متغيرات الدراسة(PPO،GDP،M1،PovA،PovB،CP،PCGDP،Coi)

شكل (١)

Date: 11/12/14 Time: 21:43
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

دالة الارتباط الذاتي (AC) والجزئي (PAC) لمتغير عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) بالصيغة اللوغارتمية عند الفروق الاولى

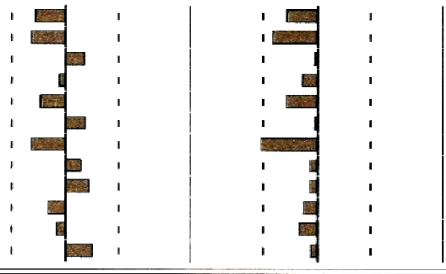

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.245	-0.245	1.4462	0.229
2	-0.272	-0.353	3.3294	0.189
3	0.157	-0.023	3.9928	0.262
4	-0.048	-0.119	4.0570	0.398
5	-0.203	-0.249	5.2985	0.381
6	0.169	-0.023	6.2193	0.399
7	-0.274	-0.455	8.8036	0.267
8	0.138	-0.062	9.5127	0.301
9	0.202	-0.062	11.151	0.266
10	-0.134	-0.108	11.940	0.289
11	-0.074	-0.144	12.201	0.349
12	0.228	-0.047	14.991	0.242

شكل (٢)

Date: 11/12/14 Time: 21:44
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

دالة الارتباط الذاتي (AC) والجزئي (PAC) لمتغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالاسعار الثابتة وبالصيغة اللوغارتمية عند الفروق الاولى

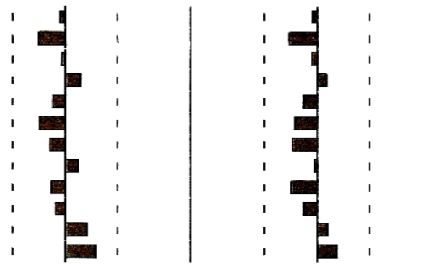

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.037	-0.037	0.0337	0.854
2	-0.220	-0.222	1.3138	0.518
3	-0.028	-0.048	1.3352	0.721
4	0.127	0.079	1.8092	0.771
5	-0.099	-0.112	2.1149	0.833
6	-0.208	-0.188	3.5374	0.739
7	-0.128	-0.204	4.1138	0.767
8	0.107	-0.020	4.5474	0.805
9	-0.114	-0.206	5.0752	0.828
10	-0.077	-0.110	5.3366	0.868
11	0.180	0.087	6.8977	0.807
12	0.250	0.165	10.190	0.599

شكل (٣)

Date: 11/12/14 Time: 21:45
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

دالة الارتباط الذاتي (AC) والجزئي (PAC) لمتغيرالقوة الشرائية (PPO) بالصيغة اللوغارتمية عند الفروق الاولى

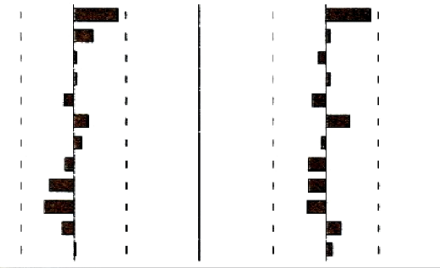

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.364	0.364	3.3226	0.068
2	0.162	0.034	4.0127	0.134
3	0.022	-0.054	4.0265	0.259
4	0.029	0.038	4.0520	0.399
5	-0.078	-0.107	4.2424	0.515
6	0.115	0.200	4.6816	0.585
7	0.065	-0.025	4.8306	0.681
8	-0.066	-0.147	4.9949	0.758
9	-0.197	-0.140	6.5723	0.682
10	-0.239	-0.155	9.0865	0.524
11	-0.095	0.127	9.5228	0.574
12	0.012	0.051	9.5300	0.657

شكل (4)

Date: 11/08/14 Time: 07:18
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

دالة الإرتباط الذاتي(AC) والجزئي(PAC) لمتغير تكاليف التضخم (Coi) بالصيغة اللوغارتمية عند الفروق الاولى.

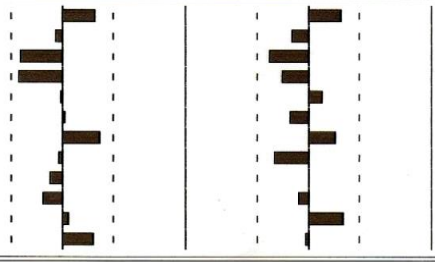

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.278	0.278	1.9474	0.163
2	-0.050	-0.139	2.0145	0.365
3	-0.349	-0.326	5.4019	0.145
4	-0.361	-0.219	9.2186	0.056
5	-0.011	0.121	9.2227	0.101
6	0.021	-0.155	9.2366	0.161
7	0.317	0.228	12.779	0.078
8	-0.032	-0.287	12.818	0.118
9	-0.106	0.000	13.276	0.151
10	-0.161	-0.082	14.422	0.155
11	0.056	0.292	14.575	0.203
12	0.255	-0.024	18.005	0.116

شكل (5)

Date: 11/08/14 Time: 06:52
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

دالة الإرتباط الذاتي (AC) والجزئي (PAC) لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PCGDP) بالاسعار الثابتة بالصيغة اللوغارتمية عند الفروق الاولى.

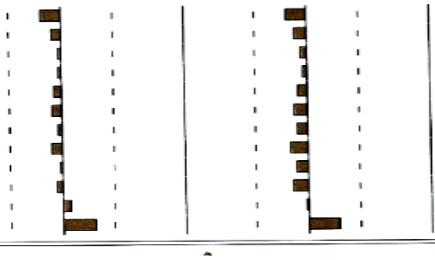

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.164	-0.164	0.6527	0.419
2	-0.076	-0.106	0.7996	0.670
3	-0.017	-0.051	0.8077	0.848
4	-0.017	-0.039	0.8163	0.936
5	-0.061	-0.081	0.9284	0.968
6	-0.074	-0.112	1.1052	0.981
7	-0.030	-0.087	1.1361	0.992
8	-0.086	-0.145	1.4102	0.994
9	-0.014	-0.096	1.4183	0.998
10	-0.044	-0.126	1.5026	0.999
11	0.072	-0.015	1.7541	0.999
12	0.274	0.256	5.7969	0.926

شكل (6)

Date: 11/08/14 Time: 06:55
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

دالة الإرتباط الذاتي (AC) والجزئي (PAC)لـمتغير الانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي)(CP) بالاسعار الثابتة بالصيغة اللوغارتمية عند الفروق الاولى.

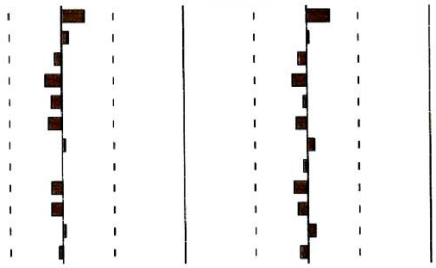

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.202	0.202	0.9812	0.322
2	0.060	0.020	1.0722	0.585
3	-0.052	-0.071	1.1446	0.766
4	-0.139	-0.122	1.6954	0.792
5	-0.082	-0.028	1.8987	0.863
6	-0.109	-0.084	2.2839	0.892
7	0.030	0.061	2.3140	0.940
8	0.001	-0.030	2.3140	0.970
9	-0.085	-0.113	2.6052	0.978
10	-0.085	-0.076	2.9233	0.983
11	0.027	0.072	2.9573	0.991
12	-0.031	-0.062	3.0081	0.995

شكل (7)

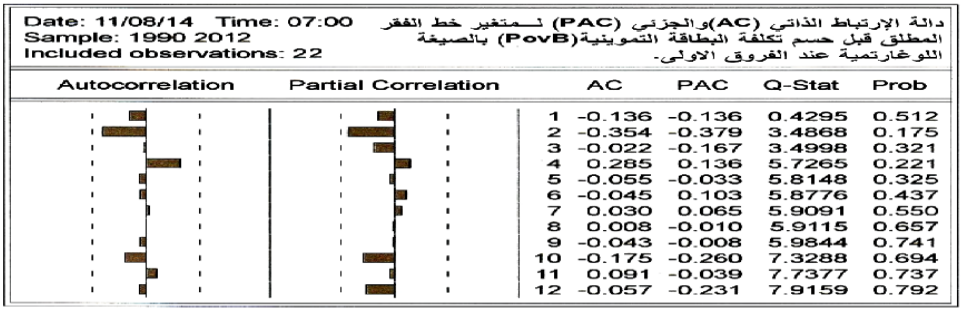

شكل (8)

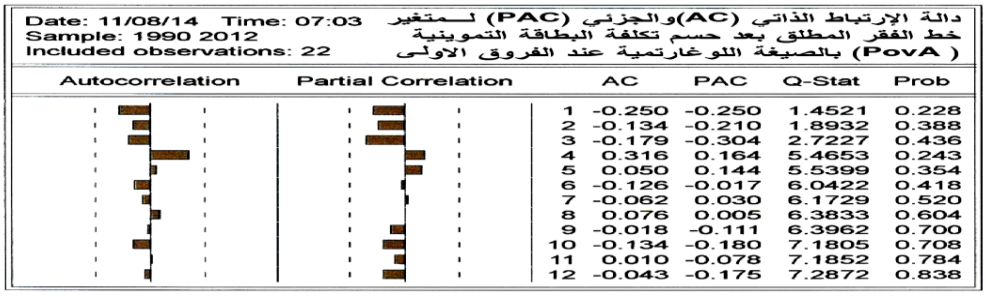

المصدر: من عمل الباحثتين استنادا إلى البرنامج الجاهز(Eviews 7)2012.

ملحق (4)

نتائج اختبار جوهانسن – جوسليوس للتكامل المشترك

جدول (1)

نتائج اختبار جوهانسن – جوسليوس لأنموذج تكاليف التضخم وأثرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2012 وبالأسعار الثابتة

الأنموذج							
المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	Eigenvalue الجذور المميزة	Trace(الأثر) القيمة المقدرة	Max-Eigen القيمة العظمى المقدرة	Critical Value القيم الجدولية عند مستوى5%	P. value القيم الاحتمالية	نتيجة الاختبار
COI M1 T	PCGDP	0.363	9.030	9.030	3.841	0.0027	None رفض فرضية العدم (H0) عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة (H1) وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

جدول(2)

نتائج اختبار جوهانسن – جوسليوس لأنموذج تكاليف التضخم و أثرها على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2012 وبالأسعار الثابتة

الأنموذج							
المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	Eigenvalue الجذور المميزة	Trace(الأثر) القيمة المقدرة	Max-Eigen القيمة العظمى المقدرة	Critical Value القيم الجدولية عند مستوى 5%	P. value القيم الاحتمالية	نتيجة الاختبار
COI GDP PPO	CP	0.591	17.900	17.900	3.841	0.0000	None رفض فرضية العدم (H_0) عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وقبول الفرضية البديلة (H_1) وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

جدول (3)

نتائج اختبار جوهانسن – جوسليوس لأنموذج تكاليف التضخم و أثرها على خط الفقر المطلق قبل حسم تكلفة البطاقة التموينية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2012 .

الأنموذج							
المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	Eigenvalue الجذور المميزة	Trace(الأثر) القيمة المقدرة	Max-Eigen القيمة العظمى المقدرة	Critical Value القيم الجدولية عند مستوى 5%	P. value القيم الاحتمالية	نتيجة الاختبار
COI PPO T	PovB	0.565	16.684	16.684	3.841	0.0000	None رفض فرضية العدم (H_0) عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وقبول الفرضية البديلة (H_1) وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

جدول (4)

نتائج اختبار جوهانسن – جوسليوس لأنموذج تكاليف التضخم و أثرها على خط الفقر المطلق بعد حسم تكلفة البطاقة التموينية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2012 .

الأنموذج							
المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	Eigenvalue الجذور المميزة	Trace(الأثر) القيمة المقدرة	Max-Eigen القيمة العظمى المقدرة	Critical Value القيم الجدولية عند مستوى 5%	P. value القيم الاحتمالية	نتيجة الاختبار
COI PPO T	PovA	0.513	14.419	14.419	3.841	0.0001	None رفض فرضية العدم (H_0) عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وقبول الفرضية البديلة (H_1) وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

المصدر: إعداد الباحثتين باستعمال البرنامج الجاهز(20